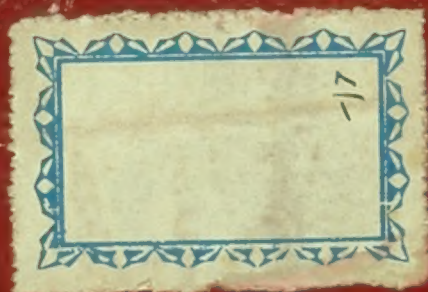


конь



مَا لَيْسَ مِنْكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجربة الذي عننا بالانعام وعلمنا علم الاحكام وامرنا بالطهارة من الاصل والنجاس والانام
لناهل الشول بين يديه والقيام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام المبرزين بالجلال والكرام
وعلى آله واصحابه بدور التمام وصاحب الطلوع اما بعد فيقول العبد المفتقر الى رب العالمين محمد بن
الشهير ابن عابدين غفر له تعالى ذنوبه ومن زلال العفو ذنوبه اذ طاعت مع بعض الاخوات
الرسالة المؤلفة في الخيض السبابة بذكر التاهلين النسوية لأفضل التاخرين الامام العالم العامل
الحق الموفق الكامل الشيخ محمد بن مير علي البركوي صاحب الطريقة المحمدية وغيرهما من المؤلفات
السنية فوجدها مع صغر حجمها وطاقتها فطبعها جامعة لفرع هذا الباب عارية عن التظليل
والاشهاب لم يتبع رغبة على منوالها ولم نظفر عين النظر الى امثالها فاروت ان نشرها بنسج

حاشية (في) من موطأ الإمام
 مالك بن أنس رحمه الله
 في تفسيره
 رقم ٢٥٨٣

يسهل غيوبها ويكشف نقابها وينزل معها ما ضامنا الى ذلك ما عظمه المصنف على هاشم
 رسالته وسميته منهل المواردين من بحار النضر على ذكر المشاهدين في مسائل الجيوش فاقول
 مستعينا بالله تعالى في حسن النية وياويع الامنية قال المصنف رحمه الله تعالى بسم الله
 الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل الرجال على النساء قومين اي يقومون عليهم قيام الولاة على العترة
 ولهذا كان الرجل ميراثا وامره بوعظهن اي تذكيرهن بما يدين قلوبهن من الثوب والعقاب
 والتأديب اي التعليم وفي المغرب عن زيدا الادب اسم يقع على كل رياضة مجودة يتخرج بها المؤمن
 في فضائل الفضائل وتعليم الدين عطف خاص على عام اي تعليم اصوله من العقائد وشرعها المحتاج
 اليها في الحال وفي هاتين الفقرتين تلحق قولنا تعالى الرجال قومون على النساء الآية وقوله تعالى
 تخافون نوزهن فنعطوهن الآية والصلوة اسم من التصليية ومعناها الشاء الكامل لان ذلك
 ليس في معناها ما ان يترك ذلك اليه تعالى كما في شرح التأويدات وفضل العبادات على ما قال
 الرزوقي الامم على محمد وعلى محمد وقبل العظيم فالعني الامم عظمه في الدنيا باعلان ذكره
 وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتضعيف اجره وتثنيته في امته كما قال ابن الاسير كما في شرح النجاة
 للقهستاني والسلام اسم من التسليم اي جعل الله اياه سالما من كل مكروه على حبيب رب
 العالمين اي محبوبه وعلى اسم جمع للمقربين الغنيمة المنة عن همة المبادئة عن الهاء
 عند البصريين والواو عند الكوفيين والاو هو الخفي كما في القناع فهتاف وصحابه
 قال القهستاني اي الذين آمنوا مع الحق ولولم يظن كما قال عاتمة المحمديين وانما اوشر على ما ذهب
 اليه الاصوليون من اشراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا يشهد كل صاحب هذه جمع
 هاد من الهداية وهي الدلالة على ما يوصل الى البقية الحق ضد الباطل وحماة جمع
 حامون للحماية بالكسر اي المنع الشرع اسم لما شرع الله تعالى لعباده من الاحكام المتن

اى القوى يقال من عكركم صلب **وبعد** قال القمى ستانى اى واحضر بعد الخطبة تاسيا ف
 فالو ولاستئناف اولهطف الانشاء على مثلها وعلى الخبر على نحو قوله تعالى وبشر الذين
 آمنوا الآية الاثرهما في المشهور من الضعف ما لا يخفى فان تقديرهما مشروط بان يكون ما بعد
 الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفصلا كما في الشئى واما توهم اما فلم يعبره احد من المحققين
 والطرف متعلق بالامر استفاد من القام العلة بالفاء في قوله **فقد** كما في قولك اعد رايك
 فان العبادة حق **تعلق** الفقهاء اى المجتهدين على **في** **نفسه** علم الحال اى العلم بحكم ما يحتاج اليه
 في الوقت اى وقت احتياجه اليه قال في التناظير اختلف الناس في اى علم عليه فرض تحكى
 اقوالا ثم قال والذي ينبغي ان يقطع بان المراد هو العلم بما كلف الله به عباده فاذا بلغه
 الانسان ضحوة النهار مشروحيه عليه معرفة الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم
 كتابي الشهادة مع فهم معناها ثم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلوة
 وهام جدا فان عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصيام فان استفاد ما لا يتم علم الشركة
 والمج ان استطاعه وعاش الى شهره وهكذا التدرج في سائر العلوم في الافعال المفروضة
 عينا انتهى **على كل من آمن بالله** اى بوعده بجزائه انا وصفانا وفعالا **واليوم الآخر** هو يوم
 القيامة فانه آخر الاوقات المحددة وخصه بالذكر لانه يوم الجزاء فالايان به عجل على العمل
 فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا من نسوة بالصكسرة والضم جمع المرأة من
 غير لفظها قاموس **ورجال** جمع رجل وهو الذكر من بني آدم ما ذابغ او سطقا والسرديما
 البالغ اذا علت ذلك الاتفاق فمعرفة احكام الدماء المختصة بالنساء واجبة عليهن وعلى
الازواج والاولياء جمع ولى وهو العصبية فيجب على المرأة تعلم الاحكام وعلى زوجها
 ان يعلمها ما تحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج ولا يخرج بلا اذنه وعلى من

يل امرها كالاباء جعلها كذلك ولكن هذا علم الدماء المختصة بالنساء مصنف كان اى
صار مثل فكانت هيا منبثا في زماننا اى زمان المصنف وقد توفى في سنة **سجود** اى متروكا
بوصار كان لم يكن شيئا مذكورا اذ لم ينقل الى ما هو ابلغ لان ما هجر قد يكون معلوما وبذلك
العلمية بخلاف ما صار كان لم يوجد ما يدرى **يقولون** اى اهل الزمان بين الخوض والنفاس و
الاستحاضة في كثير من السائل ولا يميزون بين **الصحيحة** من الدماء **والاطهار** عطف على الدماء وبين
النفاس منها تى اى تبصر وتعلم مثلهم اى فضلهم واعلمهم عند نفس **يكفى** حال او
مفعول ثا في **المبتون** **الشهيرة** كالقدورى والكز والوقاية والمختار المبينة على الاختصار
واكثر **سائل** هو الطالب الذى يترجم عليها في العلم ويكون الفضل من ذلك العلم معرفة بما كذا في
تعريفات السيد الشريف قدس سره الدماء **الثلاثة** السابقة فيها منقودة **والكتب البسيطة**
التي فيها هذا **السائل** **لا يملكها الا قليل** لقلة وجودها وغلا ثمنها **والما يكون** **لها اكثرهم**
عن **مطالعها** في التماسها من طالعها وطالعها طالع عليها اى علم عاجز وعليل بل الجليل
واكثر **نسخها** جمع نخبة بالضم ما ينسخ اى يكتب فيه في باب حيفها تحريف اى تغيير وتبدل
عطف تفسير او الاول تغيير بعض حروف الكلمة والثاني ابدالها بغيرها لعدم الاشتغال به
اى باكثر نسخها من ذلك **دهم** **طويل** فكما نخت نخبة على اخرى زاد التحريف **وفي سائله**
اى باب الخوض **كثرة** وصعوبة قال في البحر واعلم ان باب الخوض من غواض الاول **مخصوصا**
المختارة وتفاضلها ولهذا اعتنى به المحققون وافرد به محامد حماد الله تعالى في كتاب مستقل
ومعرفة مسائل من عظم سمات لما يترتب عليها ما لا يحصى من الاحكام كالطهارة والصدقة
وقراءة القرآن والصوم والاعتكاف والجم والبوغ والوطن والطهارة والعدا ولا يستبرأ
وغیر ذلك من الاحكام وكان من عظم الوجبات لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلته

ضرر للمبل به وضرر للمبل بسأل الخيض لشد ضرر للمبل بغيرها فيجب الاعتناء بمعرفة ما وان
كان الكلام فيها طويلا فإن المحصل يتشوف الى ذلك ولا التفات الى كراهة اهل البطالة انه
واختلافات وفي اختيار المشايخ بالياء وهو التأخرون عن الأمام واصحابه من اهل المذهب
على اختيار طبقاتهم وتصحيحهم ايضا على لغات بعضهم يختار قولاً وبعضهم يختار قولاً آخر
ثم بعضهم يصحح هذا وبعضهم يصحح هذا وقد قالوا اذا كان في السند تصحيحان فالمعنى المختار
لكن قد يكون احد القولين الصحيحين اقوى ككون ظاهر الرواية او شئ عليه اصحاب النوك
والشروح اوافق بالناس او غير ذلك مما يستدعي رد المختار على رد المختار فيحصل من لا اهلية
للمضطرب ولا سيما عند كثرة الاقوال وعدم اطلاع على الاصح منها فلذا قال المصنف رحمه
الله تعالى فأردت ان اصفى رسالة قال السيد قدس سره الرسالة هي للمجلة الشتمية على قبل
من المسائل التي يكون من نوع واحد والمجلة هي الصحيحة يكون فيها الحكم **حافية** اي جامعة
لمسائل اي باب الخيض **اللازمة** حافية بالمجته اي خالية عن ذكر ضروف ومباحث جمع بحث
محل البحث قال السيد قدس سره البحث هو التخص والتفتيش واصطلاحاً هو اثبات النسبة
الايجابية والسلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال **غير مهمة** متفهمة صفة ثالثة للرسالة
على الاقوى والاصح والمختار **للقوى** اي لحوالي الحادث **مسهلة** بالنسبة للفاعل والفعول
صفة رابعة لرسالة الضبط لما تفرق في غيرها من المسائل والفهم رجا عنه لقوله فاردت
ان تكون اي الرسالة التي ذكرها في ذلك وسكون الخاء للمجهتين اي ذخيرة ادخلها واختارها
في المعنى اي الاخر في ايها الناطق لها بالله العظيم **لا تجعل في الخطبة** مصدر فعل التثنية
لنسبة مثل فقتة اذا نسبت الى الفسق **يجد رؤيتك** اي رؤيتك المجردة فيها في الرسالة **للمخالفة**
مفعول ثانی لرواية لظاهر بعض الكتب المشهورة فكيف في بعضها ما هو ضروف الصحيح ما هو

[illegible]

والسنة والاجماع والقياس وعلى قواعد المنقول أي الذي هو الأدلة المذكورة **والمعقول** أي
الاستدلال بأدليل محقول مستنبط من الأدلة السمعية **لهذا** فطلع على حقيقة أي على
كون ما كتبناه حقا ثابتا ونظهر لك وجود صحة إشارته إلى صعوبة
هذا المسلك فإن التأهل لبعض الأطوار المذكورين نادر وخرج عند الإطلاع المذكور
إلى تصويب من غلطته أي خرج مبتدئا من نسبة الخطأ إلى نسبة التصويب لما كتبناه أو من
للبدلية ويقول عند ذلك الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فيه
أقياس لطيف فنقول إن بنون العظم نفسهم تحدثا بسم الله تعالى عليه **وبالله**
هم أي باستعانة تعالى وطلاقة التوفيق هو جعل الله فعل عبده موافقا
لما يحبه ويرضاه **ونسد** تعالى يطلب كل تحقيق حوثات المسئلة بالبرهان **وتدقيق** حوثاتها
بأدليل دق طريفة لناظريين من تعريفات السيد هذه **الرسالة مرتبة على مقدمة** بذكر
الدال من قاصد اللازم والمتعارف وعلى الثاني عبور الفتح أيضا وهي في العرف نوعان مقدمة
الكتاب ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لإتراحها به ورفعها فيها * ومقدمة العلم بما في
عليه الشروع في مسائله كحالة وغاياته وموضوعه والرد هنا **الاولى** **وفصول**
ستة جمع فصل وهو قطعة من الباب مستقلة بنفسها تفصل عما سواها تعريفات
أما المقدمة ففيها نوعان النوع الأول في تفسير الألفاظ المستعملة في هذا الباب بلسان
الفقهاء **اعلم** أن الدماء المختصة بالنساء احتراز عن دم العراف ثلاثة حيض ونفاس
واستحاضة فالحيض اغتصاصه المرأة حيض حيضا وحیضا وحیضا **واستحاضة**
حائض وحائضه سال دمه والحيضة المرأة وبالكسر الاسم والحزقة تستشفر
بها المرأة قاموس وفي الخبر قال أهل اللغة أصل السيلان يقال حاض الوادي إذا سال

فهي حيضا السيدنة في اوقاتها انتهى وشرعا بناء على انه حدثت كاسم الحائض هو
مانعية شرعية بسبب الدم المذكور عما تشترط له الطهارة كالصلاة والتداوة
وعن الصوم ودخول المسجد والقربان وعلى انه خبث هو دم **صادر عن رحم** أي
بيت منبت الولد وعائنه قاسوس احتزبه عن الاستحاضة لانها دم عرق انفس
الادم رحم وعن دم السراغ والمجج وعما يخرج من الدبر فليس يحض لكن يستحب
ان لا يات بها زوجها وان تغسل عند انقطاعها كما في المداينة وغيرها وسياق وعما تراه
الصغيرة وهي من لم يتم لها تسع سنين على المعتد وما تراه النساء قبل الولادة فليسا
من الرحم بل هما استحاضة لكن في المحرم قال بعضهم ما تراه الصغيرة دم فساد لان
الاستحاضة لا تكون الا على صفة لا تكون حيضا انتهى يعني انها دم يتصف بصفة فيه
لولاها كان حيضا كزيادة لو نقص شئ أو ما لم يكن المشهور انه استحاضة والسر دم امرأة
بقسمة المقام احتزاهما تراه الاربع والضع والخفاش قالوا ولا يحض غيرها من الحيوانات
وعما يراه الخنزير المشكل ففي الظهيرة اذا خرج منه الخنزير والدم فالعبرة للخنزير دون الدم انتهى
وكما انه لان الخنزير لا يشبه بغيره بخلاف الدم فانه يشبه بالاستحاضة فيلحق ويغير
المتقين من اول الامر **خارج من فرج** داخل احتزاهما الواحست بنزوله الى الفرج الداخل
ولم يخرج منه فليس يحض في ظاهر الرواية وبه يفتي قهستاني وعن محمد بكفي
الاحسان به فلو احست به في رمضان قبل الغروب ثم خرج بعدا لتقضى صوم اليوم
عنده لا عندهما **ولو عكاز** يرض الطهر التحلل والالوان سوى البياض الخالص انتهى
ممن فيه زلقه لم يقله دم فكان الاولى ذكره بجذله **بدن** ولادة لخنزير العباس
ممن اي صا تراه بعد الولادة ولم يقل ولا يلبس لان المختار ان الامة اذا رأت الدم نصا

يكون حيضا اذا رأتها الصبا كالاسود والامر القاني كاسيا في فمها داخل في التعريف
 غير الخالص يكون استخاضة فموضاج بقيد الرحم **والنفاس** بالكر لفته مصدرة فست
 المرأة بضم النون وفتحها اذا ولدت فمرى نفسا وهي نفاس مغرب واصطلاحا **دم تميز**
 للعين بالمصدا كالحيض سواء كما في المغرب **كذلك** الاشارة الى وصف الدم السابق
 فكانه قال دم صادر من رحم خارج من فرج داخل ولو حكما فاحترضا لما لو ولدت من
 جرح يبطنها فهي ذات جرح وان ثبت لها احكام الولد من نفصاء علة ونحوه الا اذا سال
 الدم من الرحم ونزع من الفرج الدار فنفصا كما في الجمر والنهر وسيا في ودخل بقوله
 ولو حكما الطهر المتخل وما سوى البياض الخالص وما لو ولدت ولم تزد ما فالاعتدائها
 تصير نفسا كما في الدرر والجمر وسيا في عقب **خروج اكثر ولد ولو متقطعا**
 عضو عضو الا اقل فتوضا ان قلدت او تيمم وتوئى بمصاة ذكر ووصف الولد
 بقوله **لم يسبقه ولد** هذا من قبل من **سنة** شهر اخر ازا عن ثانی التوأمين فانه لا يكون
 نفاسا في الاصح مقص بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما استنساها فاكتر فالنفاس
 من كل واحدة منهما **والاستخاضة** لفته مصدرة استخاضت المرأة فمرى استخاضة قال في
 القاموس والاستخاضة من يبلدها من الحيض بل يتعدى العاذل والحال انه يسمى **دما**
قاسدا وهو سبعة كاسيا في آخر الفصل الرابع ان شاء الله تعالى وشروا دم **ولو حكما**
 لدخل اللون مصر خارج من فرج داخل عن رحم وعار متا ان لا راحة لدم الحيض
 من ثلث الرجة بحجر الدم الصحيح ما لا ينقص عن ثلثها اي عن داني مدة الحيض **ولا يزيد**
على العشرة اي اكثر المدة في الحيض اما حقيقة او حكما بان يزيد على عاداتها مقس اي
 فانه اذا زاد على العادة حتى جاوز العشرة فانها ترد الى عاداتها ويكون مبالغة في ايام عاداتها

وما صححها كأنه لم يزد على العشرة ويكون الزائد على العادة استحاضة وهو دم فاسد والمطلوب
أن الدم إذا انقطع قبل مجاوزة العشرة فهو دم صحيح لأنه لم يزد عليها حقيقة وإذا جاوزها إما تراه
في أيام العادة حيض ويحتمل أن الدم انقطع على العادة ولم يجاوز العشرة حكما فليأمل **ولا على**
الأربعين في النفا ما أحقيقة أو حكما كما سبق بصر وقوله ولا يكون في حد صفيه دم ولو كان
نحو الصفة والذكر لم يطمئنه بمرده به وهو زائد على ما في المحطة وغيره في تعريف الدم الصحيح
ولعله أحقر من عما لو كان طهر في أحد طرفيه دم كما لو رأت السداة يوما ما وأربعة عشر طهر
ويوم ما ما كانت العشرة الأولى حيضا وهي دم غير صحيح لوقوع الدم في طهره الأولى وكذا
لو وقع في طهره كما لو رأت المعتادة قبل عادتها يوما ما ثم عشرة طهرها ويوم ما فإن
العشرة طهره حيضات كانت كما عادت بها والأردت إلى العادة هذا ما ظهر على
هنا لكن لا يخفى أن ذلك خارج بقوله ولا يزد على العشرة لأن الزيادة هنا موجودة
فإن الطهر المختل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوما يجعل كالم دم التوالف
كما سبق في وايضا فإن اقتضاه على تعريف الدم الصحيح بعد قوله والاستحاضة وبسبب ما
فاسد المقتضى أن الدم الفاسد المقابل للصحيح هو دم الاستحاضة كتنفي تعريف
الاستحاضة عن تعريفه فيفيد أن الحيض لا يكون دم فاسدا فتكون العشرة في
المثاليين المذكورين دم ما صححها فله يصح الأحقة زعمها لكن شاع في كلامهم
أطريق الدم الفاسد على ما إذا جاوز العشرة مع أن العشرة حيض والطهر المطلق الشك
للاقسام الأربعة الآتية ما لا يكون حيضا ولا نفاسا وشبه أن بعض أقسامه قد يكون حيضا
أو نفاسا كطهر المختل بين الدمين لأن يزد بالطلق ما ينصرف إليه الطهر عند
الأطريق والطهر الصحيح في الظاهر هو الحق ما أي نقلا لا يكون أقل من خمسة عشر يوما بأن يكون

خمس عشرة فاكتر لان مادون ذلك طهر فاسد يجعل كالدّم المتوالى وسياق في نقصه
ولا يشوبه في غلظ الطهر دم اصلا ولا في اوله ولا وسطه ولا في آخره مصر فلو كان خمسة عشر
لكن خالطه دم صار طهر فاسدا كما لو رأت البتداء احد عشر يوما وما وخبه عشر طهر
ثم تسببها الدم فالدم هنا فاسد لزيادة على العشرة والطهر صحيح ظاهر لا استكمل
خمس عشرة يوما لكنه فاسد بمعنى لان اليوم الحادي عشر تصدق فيه فهو من جنس الطهر فقد
خالط هذا الطهر دم في اوله ففسد فترتب به العادة كما ياتي في النوع الثاني ووجه في
حكمه بلغت تحاضه فيضها عشرة وطهرها عشرون وسياق تمام ذلك في الفصل
الرابع ان شاء الله تعالى ويكون بين الدمين الصحيحين احترزا يكون بين الاخاضتين
او بين حيض واستحاضة او بين طرفي نفاس واحد مصر وذلك كما لو رأت لا يطر طهرها يوما
بين استحاضتين وكما لو حاضت وولدت ثم دخلت في سن اليأس ثم رأت دم استحاضة
ولا غير ظاهر ففي الكل الطهر فاسد لان لم يقع بين دميين صحيحين وان لم ينقص عن خمسة
عشر يوما وله بخالطه دم فتمام والطهر الفاسد ما خالفه اي خالف الصحيح في واحد منه
اي مما ذكر في تعريفه بان كان اقل من خمسة عشر او خالطه دم ولم يقع بين دميين صحيحين
والطهر عطف على ما خالفه التخلل مطلقا بين الاربعين في النفاس اي فهو من الطهر الفاسد
لكونه لم يقع بين دميين صحيحين بل وقع بين طرفي دم ولقد كتب المصنف على قولنا
قابل ان كان او كثر او هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الخلاصة وعليه الفتوى
وقالا اذا كان الطهر التخلل خمسة عشر فصاعدا يفصل بين الدين ويجعل الاول نفاسا
والثاني حيضا ان لم يكن كذلك في المحيط انتهى اي ان امكن جعل الثاني حيضا بان استكمل
ملته والطهر التام صحيحا او فاسدا كما قدمناه طهر خمسة عشر يوما فصاعدا والطهر

الناقص وهو قسم من الطهر الفاسد كما علمت ما نقص من راي من التام والعادة من سبقها
أي من حين بلوغها دم وطهر صحيحان كما لو بلغت فارت ثلاثه او خمسة عشر طهر فاذا
استمر بها الدم فلما في زمن الاستمرار عادت بها او احدهما بأن رأت دما صحيحا وطهر فاسدا
كما لو رأت خمسة دما واربع عشر طهره استمر الدم فيحضرها من اول الاستمرار خمسة عشر
لانها دم صحيح وطهرها بقية الشهر لا يارأى طهر فاسد الانصير به معادة فدم يصلح
العادة ايام الاستمرار او بالعكس كما لو رأت احد عشر يوما دما او خمسة عشر طهر ثم استمر
الدم لكن الطهر هنا صحيح ظاهر فقط فساد به فساد الدم فلا تثبت به العادة كما قد يراه
فحكمها حكمه من بلغت متخاضة فيضها عشرة من اول الاستمرار وطهرها عشرة وهو الصحيح
كما في المحيط وقبل طهرها ستة عشر والبداة من كانت في اول حيض ونفاس نذالفت
برؤية الدم والولادة واستمر بها الدم فيضها عشرة ونفاسها اربعون وطهرها عشرة
وسبق في تمام ذلك في الفصل الرابع والفضل وتسمى الصالة والمخبر والمخبر ايضا بالكر
لانها حبرن الغصية من نسبت عادت بها عدد او مكانا في حيض ونفاس النوع الثاني
من القديمة في الاصول والقواعد الكلية اقل الحيض ثلثة ايام بالنص على الظرفية وبالرفع
على الخبرية ان كان التقدير اقل من الحيض والبالها الاضافة الى ضمير الايام لاذة مجرد
العدد اي يكون الليالي ثلاثا لا يكونها ايا في تلك الايام فلما عر بن الكمال بقوله
وثلاث ايام واحترز عن زلات الخس عن الامام استر ثلاث ايام وليت ان ورعى
عن أبي يوسف يومان واكثر الثالث ولذا ذل المصنف ثلثين وسبعين ساعة
بالساعات الفلكية بكل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى عندهم القعدة
الا لساعات الفوقية والشمسية وهي الزمان وان قل حتى لو رأت الدم مثلا عند طلوع

الشمس يوم الأحد ساعة أي حصته من الزمان ثم انقطع في اليوم الأربعاء ما دخل الغابة ثم رأت
 الدم قبل تصغير قبل وهو اسم لوقت تصل به ما بعد طلوعها أي طلوع الشمس الأربعاء
 ثم انقطع عند الطلوع واستمر من الطلوع الأول بلا انقطاع أصلا إلى الطلوع الثاني يكون
 أيضا بلوغ نصابه وإفاد أن الشرط وجود الدم في طرف النصاب سواء وجد فيما بين ذلك
 أو لا ولو انقطع قبل الطلوع الثاني زمان يسير ولم يصل به أي بالطلوع الثاني الدم حتى
 نقص عن اثنين وسبعين ساعة لم يقطع ثم دام الانقطاع ولم يزد ما إلى تمام خمسة عشر
 يوما لم يكن كذلك أيضا لما عاود قبل تمام خمسة عشر من حين الانقطاع بأن عاد في اليوم
 العاشر وقبله كان كذلك أيضا وإن جدد كانت العشرة فقط ~~حيضا~~
 * * * * * أو أيام العادة فقط لو معتادة إلا أن الطهر الناقص كالدم المتوالف
 كما مر وبأي ذكر في الحيض عشرة كذلك أي مقداره مع إياها بالساعات أعني ما بين أربعين
 ساعة ثم ذكر في التارطانية أنها لو وضعت الفتى بها طهرت في الحادي عشر أخذها بعشرة
 أو في العاشر أخذت بسبعة ولا يتقص في الساعات إلا بعشر عليها الأمر وهكذا يفعل في
 جميع الصور إلا في أقل الحيض وأقل الطهر مخافة النقص عن الأقل زاد القسنان عن عاشر
 الهداية أن عليه الفتوى وتختلف في معراج الدليلة وأقل النفاس ~~الأحد~~ بل هو ما يوجد ولو
 ساعة حتى إذا ولدت فانقطع الدم عقب ذلك تغسل وتصلّى فيس له نصاب إلا إذا
 احتج إليه بعدة كقولها إذا ولدت فانت طالق فقال منعت عدني فذلك الإمام بخمسة عشر
 يوما وبعدها خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة أيام ثم طهران بين الحيضين
 ثلاثون يوما فأقل مدة تصاق فيها عناية خمسة وثلاثون يوما وروى عنه ما لم يرم
 باعتبار أكثر الحيض وقيل لا الثاني بأحد عشر فصلا بخمسة وستين يوما أحده

فمن خمسة عشر طهر ثلاث حيض تسعة أيام بينها طهرت بشاوش وفرد الثالث
بساعة فصلا بعدها أربعة وخمسين وغام ذلك في العراج وجواشينا على الدر المختار
وأكثره أي النفاس أربعون يوما وقد علم إجماعنا من بيان أكثر الحيض والنفاس وإن لم يند
عليه لا يكون حيضا ولا نفاسا إن الدم الصحيح لا يقبض دم صحيح وجنثا فلحيضان لا
يتوالبان بل الثاني منها استحاضة وكذلك في الأخير من أي قوله وكذلك النفاسان
والنفاس والحيض بل لا بد من طهر تمام فاصل بينهما أي بين كل اثنين من الحيض والنفاس
وللحيض والنفس مقر وأقل الطهر المذكور يختلف فهو حق النفاس ستة أشهر
الإناء في مدة الحمل فلو فصلت من ذلك كانتا توأمين والنفاس من الأول فقط كما مر
ويأتي وفي حواشيها من حيضين أو حيض ونفاس خمسة عشر يوما وإن كان أقل
من ذلك فالتاريخ استحاضة مقر فاذا وقع ذلك الطهر التمام بين دميين فالدمان المحيطان
به حيضان وكذلك الحكم في الأكثر بطريق أولى مقر أي الأكثر من طهر خمسة
عشرين بلغ كافصا باندقة أو أكثر مقر ولم يمنع مانع إلا أي وإن لم يبلغ نصابا أو
منع مانع من الحيض متكونها حاصلا أو كونه زائدا على عاداتها مجاوز العشرة مقر فاستحاضة
أو نفاس صورة امرأة رأيت دما حال حملها خمسة أيام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم
ولدت ورأت دما فالدم الثاني نفس والدم الأول استحاضة مع أنها مكنتها بالطهر
مقر تنبيه المطلق الطهر فمثل الصحيح والفساد بعد كونه تاما فالطهر سترتم الفساد
هو الذي خالطه دم كما يفصل بين الدمين وإنما يفصل من حيث أنه لا يصح لصب
العادة في البتة لأنه لا من حيث الفصل وعدمه كما يفصل في الفصل الرابع وق فلو رأيت
ثلاث دماء كعادتها ثم خمسة عشر طهر ثم يوما دما ثم يوما طهر ثم ثلثة دما

فالتوثيق الاول والاخير حيضان لوجود طهرهما بينهما وان كان فاسدا لانهما صلت فيه
يوما بدع والطهر الناقص عن اقله كالدم المتولى لانه طهر فاسد كما في الهداية لا يوصل اليه
باجعل الكل حيضان ثم يرد على العشرة والا فالنار يند عليها او على العادة استحاضة مطلقا
سواء كان اق من ثلاثين ايام وهو بالاتفاق او ازيد وسواء كان ذلك الازيد من الدمين
المحيطين به او اقل او اكثر وسواء كان في مدة الحيض او لا عند ابي يوسف وهو قول في
خليفة آخر وعليه فيجوز زيادة الحيض والطهر وختم به ايضا اذا احاط الدم بطهيرة فلو
مبتدأ يوما وما واربعه عشر طهر او يوما ما فالعشرة الا وحض ولورات العادة
قبل يومها وما وعشرة طهر او يوما ما فالعشرة الطهر حيض ان كانت عاداتها والا
ردت الى عاداتها وعند محمد الطهر الناقص لا يفصل لومش الدمين او اقل في مدة الحيض
ولو اكثر فصل ان بلغ ثلثا فاكثرة ان كان في كل من الجانبين نصاب فالسابق حيض
ولو في واحد هما فهو الحيض والا فالكل استحاضة ولا يجوز عنده بدل الحيض ولا ختم الطهر
فلورات مبتدأ يوما وما ويومين طهر او يوما ما فالاربعة حيض اتفاقا لان
الطهر دون ثلث ولورات يوما ما وثلاثة طهر او يومين وما فالستة حيض بدستور
ولو ثلثين وما وثمانية طهر او يوما ما فالثلاثة عشر حيض لعلية الطهر فصا فاصد
هذا خلاصة في شروح الهداية وغيرها وفي المسئلة ست روايات وماتات
اشهرها وقد صحح رواية محمد في البسوط والمحيط وعليها الفتوى وفي السراج وكثير
من المتأخرين انقول ابي يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي وفي الهداية
والاخذ به ايسر وفي الفتح وهو الاول وسيجي ان شاء الله تعالى في الفصل الثاني
بعض ذلك وكذا الطهر الفاسد المتخلل بين الدمين في النفاس لا يوصل بينهما ويجعل

كالدّم المتوالى حتى لو ولدت فأنقطع دمها ثم رأيت آخر الأربعين دما فكله نفاس كما
مروسياتي في الفصل الثاني ثم اعلم ان عدم فصله خاص بما اذا كان الدم الثاني في
منه الأربعين لا بعدها ولذا قال في المبرح ثم الطهر المتحلل بين دمي نفاس لا يفصل
وان كثرت الخ فقول بين دمي نفاس صريح في ان الدم الثاني في منه الأربعين والا فلو
كان لا يفصل مطلقا لم ينم ان من ولدت وولدت عشرين دما ثم طهرت ستين وعشرين
ثم رأيت الدم ان يكون ذلك الطهر كالدم المتوالى ولا قائل به لكن اذا وقع الدم الثاني
خارج الأربعين فان كان الطهر المتحلل يادافصل بينهما ولم يجعل كالدم المتوالى وان كان
فما يفصل لان الفصل في الحيض في النفاس ولو لان الطهر الناقص فاسد في نفسه
بخلاف التام بوضوح ما قلنا ما في المحيط لولدت عشرين دما وخمس عشرة طهرت وخمس
وعشرين طهرت ثم استمر الدم فعند نفاسها خمس وعشرين لانه لا عبرة بالطهر
الاول لاحاطة الدم بغيره والثاني معتبر لان به تم الأربعون ولو ولدت ثلاثين دما
وعشرة طهرت او يوما دما فعند ما يوقف الأربعون نفاس لانه يحتمل النفاس بالطهر
ويقلب الطهر نفاسا باحاطة الدمين به كما سيأتي وعند محمد الثلاثون نفاس انتهى
فقول لانه به تم الأربعون اي فكان الدم الثاني واقعا بعدها فيكون حيضا
لوجود الطهر الفاصل فهذا ما اضطررنا اليه ونسبته تعالى اعلم واكثر الصلوات في قد
يستغرق العمر الا عند الحاجة الى نصب العادة عند استمرار الدم وسبب ان شاء الله تعالى
تفصيل ذلك في الفصل الرابع والعادة تثبت بمرّة واحدة في الحيض والنفاس هذا قول
يوسف والي خيفة آخر قال في المحيط ويرى في موضع آخر وعليه الفتوى هذا في
الحيض ما في النفاس فتفق عليه مص قلت وكذا المبتدأة في الحيض تثبت العادة لها

برة وحقه اتفاقا كما في السراج وإنما الخلاف في العادة إذ رأيت ما يخالف عاداتها
 مرة واحدة هل يصير ذلك المخالف عادة لها أم لا بدعيه من تكراره مرتين بيان ذلك
 لو كانت عادتها خمسة من أول الشهر فزادت ستين في حيض اتفاقا لكن عند ما يصير ذلك
 عادة فإذا استمر بها الدم في الشهر الثاني قد إلى آخر مارات وعند محمد إلى العادة القياسية
 ولو زادت الستين مرتين قد إليها عند الاستمرار اتفاقا وإنما في السراج وقوله دما أو طهر
 منصوبان على التمييز أن كانا صحيحين بخلاف الفاسدين كما وضحتاه في آخر النوع الأول
 وينقل كذلك أي برة واحدة في الحيض والنقاس دما أو طهر مرة وفي الخلاف لما لم يكن
 هذا في العادة الأصلية وهي أن ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على الولا أو أكثر
 لا الجعلين بيان ترى لها باختلافه دما مختلفا فانهما تنقص برة المخالف اتفاقا سر ونام
 ذلك في الفتح وغيره زمانا تميز محمول عن الفاعل بأن له ترفيها في زمان عادتها لو كانت
 عادتها خمسة من أول الشهر فقصت ولم ترفيها ولا في بقية الشهر لو زادت بعدها خمسة لو زادت
 الستة قبله أي قبل زمان عادتها ولم ترفيها وإنما نص على القليلة مع أنها دخلت في قوله بأن لته
 فيه لأن الانتقال فيها حصل قبل عدم السؤرية فيه ففاضل وتنقل عددان رأيت ما يخالفه رأى
 العدد صحيحا حال من مفعول رأيت وقوله طهر أو دما بدل من صحيحا أو عطف بيان كما لو
 كانت عادتها خمسة أيضا وخمسة وعشرين طهر رأيت في أيامها ثلاثه دما وخمسة
 وعشرين طهر وخمسة دما وثلاثة وعشرين طهر رأيت ما يخالفه ما تكون المدة
 دما فاسدا جاوز العشرة ووقع من آخره نصاب ثلاثه أيام فأكثرت في بعض أيام العادة
 وبعضها أي ووقع بعض العادة من الطهر الصحيح مثال عادتها خمسة من أول الشهر فزادت
 الدم سبعة قبله وأربعين في أوله وتقطع فهذا دم فاسد لأنه جاوز العشرة ووقع نصاب

الحيض في بعض أيام العادة وبعضها الباقي وهو الخامس وقع من الشهر الصحيح فتدلى عادتها
من حيث المكان دون العدد لأن الخامس لم يقع بعده دم حتى يجعل حيضاً لأن بابوسف واث
كان يجتمع الحيض بالطريقين شرطه عند إحاطة الدم بطرف الشهر كما قد مره وقد قيل
عدد أوزما وهو ظاهر وسياق تفصيل هذا المحل في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى والله المستر
عطف على قولها المقدمة فسميت الفصل الأول في بيان بدا ثبوت الدنيا الثابت للحيض
والنفاس والاختصاص بين انتهاء إحداهما وتوابعها الذي يؤول به أحكامهما وفي بيان الكيفية
بكونه فقلنا ما الأول منه ظهور الدم بأن خرج من الفرج الدخول والفرج الخارج والأول وهو المند
بمنزلة الذكر أو الإبل والثاني وهو الطول من الألتين والقلصة ولم ينقل عن الفرج الدخول
بل جازى أي ساوى حرف والدم في هذا الحكم كالبول والاختلاف كان يظهر من الإبل والكبر
مخرج البول من ذكر الأذن واللب من الثدي فاموس والمراد هنا الأول والآخر
وبصيتين والفرج بأن ساوى حرف من أحد هذه الخارج ينقص به لوضو. سواء كان دماً
أو بولاً أو غائطاً طلقاً أي قبل لا كان وكثيراً وثبت به أي بما ظهر لغيره والخصران
كان دماً معجدين بأن كان بعد خروج الولد أو أكثر في النفاس ولم ينقص عن ثبوته
في الحيض من نسم سنين أو أكثر وثبت به بلوغها قال في المحيط البرهاني وأكثر
مشايخ زماننا على هذا انتهى مصر وعليه الفتوى سراج وهو المختار وقيل سبع
وقيل ثلث عشرة فتح فإن أحسن بصيرة للجهول ولم يقل أحسن ليدخل فيه حديث الرجال والنساء
مصر أي بمرور إحداهما ونحوه كالبول وهو يظهر في حرم المخرج أو منه بصيرة المخرج أو البقا
معطوف على ما يظهر منه أي من ظهوره ما شدد على ظاهره المخرج بنحو ضرورة الاحتشاد
في ما ظهر بنحو قطرة فليس له حكم أي لا ينقص به لوضو ولا يثبت به الحيض مع وثبت

تعالى كالاختصاص في الجمع القولين مصر وقيل بالكلية وفي نفس الابد في ثبوت حكمه مع ذلك
اي مع خروج الدم من المخرج الذي من خروج كذا الولد هذا الجمع الاول وفي المحررة ان يخرج الاقل
لا نكون نفسا فان لم نصل نكون عاصية فيكون فيقدر وحضه صغيرة ونخلص جساك بكان تود
الولد مصر وعند محمد لا بد من صريح كذا في ذلك ولم نرد ما فيها العن هذا قول في جبهة
وقول في يوسف ولا ثم رجع ابو يوسف وقال هو طاهرة لا غسل عليها واكثر الشايخ احولا
بقول في جبهة وبه ينفي الصدر الشهد كذا في المحيط مصر ويحصر في الظهير والسرير
فكان هو المذهب بحال الولد لا يملك عن يده بالكلية والشديد في طهارة ذلك عن
في التفتيح وعلى السيل بان نفس خروج الولد نفسا اي لو لم يوجد معه يلة لم يصر وجوه صريح في
انها نصير نفسا وبه صرح في النهاية ايضا وبه نافع ما في التمس من ان وجوب الغسل عليها للاختياط
كما هو صواب فلا يلزم من كونها نفسا وتما فيها علقته على البحر ولو خرج الولد من غير المخرج
كجرح بطنها ان خرج الدم من المخرج ومما سوا ذلك لا يمكن تقضي به العدة وتصور الامتناع والتمتع
علق طرا قريبا بولادتها وقع لوجود الشرط بخبر السقط بالحركات الثلاث الولد يسقط به بعض
امرئيتها وهو مستبين الخلق والافيس يسقط كذا في العرب في قوله ان ثبت بعض ختمه
بيان انه لا يشترط استبانة الكل بل يكفي البعض كالتحريم والظفر واليد والسطر الاصبع
فولداي فهو ولد نصير به نفسا ونثبت لها بقية الاحكام من انقضاء العدة ونحوها مما
عليه انما وزاد في البحر عن النهاية ولا يكون من ان ثبت لسقط طهريتها اي لا انها جنب
حامل والحامل لا تحيض كما امر ولا يثبت شي من طهره فلا يكون ولدا ولا يثبت به هذه
الاحكام وليكن ما اردت من الدم بعد اسقاط طهره من ان بلغ نصابا ثلاثا بام فاكثر
طهره لم يكون فاصلا بين هذا الحيض وحيض قبله ولا يوجد واحد من هذين الشرطين
او فقد احدهما فقط فاختصاصه ولو لم تعلم انه مستبين ام لا بان اسقطته في المخرج مثله

بجهد الاحساس كما قد ضاه وان منع بعد الظهور او لا فالحيض والناس ايان لا يزول هذا
المنع حكمهما الثابت بالظهور او لا كما لو ضح بعض المي ومع باقيه عن المخرج فانه لا يزول
للمناسبة دون الاحتج عنه فان اذ المكن منع دماها زال حكمها واما الكلام في حكم الخارج من غير
السيلين القبل والدي فلا حكم للظهور والمخاضه بمجرد هياين لا بد من الخروج ولو بالخراج كحصر
في الاصح خلافه لما في العناية والنجس ان الاخراج غير معتبر كما وضناه في رد المختار ولا بد
ايضا من السيلان واختلف في تفسيره ففي المحيط عن ابي يوسف ان جعلوا ويجرد عن مجرد
ان التمتع على رأس فخرج وصار كثر من رأسه نقص والصحيح لا ينقض التمتع وصح وفي الدررانية
الثاني لكن صح في المناسبة وغيرها الاولى وفي الفتح انه يختار السخى وهو الاولى والمراد السيلان
ولو بالقوة حتى لو سجد كما اخرج او وضع عليه فمضوا لوقتي عليه رداد او زلما ثم ظهر ثانيا
فترجم ثم وثم فانه يجمع فان كان بحيث لو تركه ال غلبة الطن نقص قالوا وانما يجمع اذا كان
في مجلس واحد مرة بعد اخرى فلو في مجلسين فراك في التارطانية والنجس ما في موضع من البدن
بحسب **تطهيره** بعين من المناسبة وعمم الظاهر السمع كالولم يمكن غسل رأسه بعد ذلك كما يحتمل
فخرج منه دم وسال اليه والمراد سيلانه اليه ولو حكا في شمل الواقف قد لم يبلغه رأس
الخرج فانما ينقض مع انه سال الى الارض دون البدن وكذا لو مسح العلق او القراد الكبير اللحم
وخرج ما الوصال في داخل العين او باطن الجرح فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مضر وزاد
في الفتح بعد قوله يجب ويندب وليد في البحر يقولهم اذا نزل الدم في قصبة الالف فنقض اي
لان البالغته في الاستشفاء الى ما اشتد من الالف سنوتة وتما تخفي ذلك في حواشيها
در المختار في نقص الوصور متعلق بمعنى النفي في قوله فلا حكم وقوله لا بد بالظهور والخرج
لكن يحتاج الى تكلف تأمل في موضع طرح اسان **السيلان** التي البلد يرد في مصر وذلك
واجب بالقدار المكن ولو بصدره موبيا قانما او فاعدا كما سياتي في فصل آخر السيلان ان شاء الله

من باب العلة وفي السراج سئل عن الشايخ عن المصنف في الموضع هذا الم ترخيصا فاعلم ان حتى لو صفة
في ايام الحيض قال هو حيض تنقضي به العلة فاذا رأت بعده اي بعد هذا السن وما خلاصا
كالاسود والاحمر في نصف ما يخص قال صدد الشريعة هو المختار وفي المحيط قال بعضهم لا
يكون حيضا وجعله صدد الشريعة ظاهر الرواية وقال بعضهم ان حكم بالياس فليس بحيض
والا فحيض وفي المختار وهو الصحيح نقص والا يثبت كذلك بان رأت صفرة او كدرة او زينة
صدد الشريعة والكدرة ما هو كالماء الكدرة والزينة نوع منها كلون التراب بتشديد البياض
وتخفيفها بعد هذه نسبة الى التراب مع التراب والصفرة كصفرة القز والتين والسن على الاختلاف
فاستحصا في الجمع عن الغم ثم لما ينقض الحكم بالالياس بالدم الخالص فيما يستعمل لا بما مضى
حتى لا يفسد الانكحة الباشرة قبل المعادة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فزنت قبل تمام الاشهر كانت
الامه كما اختاره الشهيد وصدد الشريعة من لا يخبره والباقي وقد استعمل في كونه
في الحيض وغيرها وفي الجوهرية والمختار في الصحيح المختار وغير الفتوى وفي الصحيح القدرى ان
هذا الصحيح اول من تصحيح المذهب في النكاح ويظهر العلة وفي التمهيد على الروايات كذا
في باب العلة من الدم الخالص ولما قيد المصنف هذا الدم بكونه خالصا وهو الاسود والاحمر القاتم
كما ذكرنا صار مظنة ان يوهن ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الآخرة وغيره ما دفع ذلك
بقوله في غير الآية ما عدا البياض الخالص قبل هو بنى بنسب الخيط الابيض ومن الاول كلفه
وغيرها من الجنس السابقة حكم لهم في مدة الحيض والنفاس وكذا ابو يوسف الكدرة في
اول الحيض دون آخره ومنهم من انكر الحيض والصحيح انها حيض من غير الآية وفي السراج عن
فلا الائمة لوافقى نبي من هذه الاقوال في موضع الضرورة طلبا للتيسير كانا حنا بحر
والمعتمد في اللون من حمرة او غيرها حين ترتفع الحشاوى الكرسف وهو طري ولا يبر
التعبير الى لون آخر بعد ذلك كالورث بياضا فاصفر بعد البياض وبالعكس عنبر ما كانت

بها الدم فسياً في حكمه ان شاء الله تعالى في آخر الفصل الخامس وان ولدت ولدين واكثر
 بطن واحد بان كان بين كل ولدين اقل من سنة له ولوين الاول والثالث اكثر منها في الاصح
 والناس من الاول فقط هذا قولاً في حقيقته وفي يوسف وهو الصحيح وعند محمد بن الثاني كذا
 في الشارح يرمض والظاهر المرد بالثاني الاخير ليشمل الاخير ثم لا يخالف ان انقضاء العدة من
 الاخير كما في التزويج بغيره بصرع السم ولا يكون الا يخرج كل ما فيه لم يبين حكم مآثره بعد الا
 وكتب في البراءة ما في الوالها في استحاضة وهكذا على الاطلاق في المتوسط لان الحائض لا تخبر
 ولما في الاخير فحين ان يقيد بها اذا لم يمكن جعله حيضاً بان لم يرض بعد انقطاع النفس خمسة
 عشر يوماً ولم تنقض عادته الاثني عشر يوماً في البداية او كان قل من ثلثه ياء والا فيبقى
 ان يكون حيضاً انتهى قلت والمتوسط ايضا ليس على طريقه وهو مقيد اذا كان بعد تمام الاربعين ^{الاول}
 لما في بعض النسخ ان مآثره عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نفس الاول وانما استحاضة بعد مآثره انتم في قوله
 جاوز الاربعين ان قوله في عادتها فيكون ما زاد عليها استحاضة لا ما بعد تمام الاربعين فقط ^{لها}
 انتباه الحوض معطوف على قوله اما الاول فيلوح عن ^{باس} الاياس انها مدته التي يوجد فيها ولا يند
 غالباً وليس المراد انها نفس الحوض لانه يكون بانقطاع حقيقة فيما بين الثلث والعشرة او
 حكماً اذا جاوز العشرة وكان مقتضى المقابلة فيفسر الابتداء بظهور الدم ان يفسر لانه
 بالانقطاع المذكور اما تفسيره بما ذكره فانه يناسب تفسير الابتداء بسقوطه تسعة فائدة وقد اية
 سار من تفسير الابتداء وحتاج الى كلفة فانه المأثر لقطاع الجوار الاياس هذا ^{تفسيره} الجوارح ^{التي} في حقيقته
 وهو من الاياس في الحوض احتراز عن الاستحاضة فانه لا يقدر له خمس وخمسون سنة
 قال في المحيط البرهاني وكثير من المشايخ فتاويه وهو عند الاقوال من ذكره في النقص
 وغيره انه المختار وفي الدرر عن الضياء وعليه الاعتماد فان بلغت وانقطع دمها حكماً ^{بها}
 والا فادرو عليه فالمنع الذي ذكره الدم في مدة ارضاءها لا تنقض عدتها الا بالحوض كما في الدرر

الاحساس فلو احسبت نزول الدم الى الفرج الداخل وعلت بانه لا الكريف به من الجانب
الداخل فقط فلم تخبره الى اليوم الثاني لم ثبت له حكم الوقت الاخراج ونفوذ البئر ولذا
قال وان نفد الى البئر وكثير غيرها لانها بمعنى الدم اي وان خرجت الى ما يجاذى حرج الفرج
الداخل فثبت حكمه من الجبض ونقص الوضوء ثم هذا ان نفى بعض الكريف في الفرج الخارج
وان كان الكريف كله في الداخل فانما يكمل الى الكريف ان كان متراكضا في اكثر النسخ و
لهذا يضم اوله وتقديم الباء الموحدة المفتوحة على التاء المشاة المفتوحة المستدرة من التثنية
والثلاث القطع ويقال ايضا بل الشئ اي مبرء كما في القاموس وفي نسخة متغير بالسين والفاء
وهي حسن لانها السبعة في عباراتهم هي اي فان كان ميزا عن حرف الفرج الداخل فثبت
عندها لم يجاذى حرجه حكمه لعدم تحقق الشرط وهو طرح كاسر والابان كالطرف
محاذ الحرف الداخل واعلامه متجاوزا عنه فخرج اي فذلك خروج الدم فثبت حكمه
وكذا الحكم في الذكر اذا مشى طيلة فبالجانب الداخل دون الخارج لا يتنقص الوضوء بحرف
ما لو اقبل الخارج وكذلك ان كانت الفطنة متفردة عن رأس الاطيل من وكل هذا
اي قوله ان الكريف المضموم مسبق اول الفصل وتفصيله بالتوضيح الفصل الثاني
في بيان احكام المبتدأة والعنادة المتقدمة تعريفها في النوع الاول من المقادير لما الاول
فكل ما رأت اي كل دم رآته حيض ان لم يكن اقل من نصاب مقص ونعاس الوامع او
الاما جاوز اكثرها اي عشرة والاربعين ولا نس في ماصرة في آخر المقادير على قوله الفصل
النافع عن خمسة عشر يوما كالتوالي اي كالدوم المتصل بما قبله وما بعده فدر
يفصل بين الدمين مطلقا ويجعل كلمة وبعضه حيضا وان شتم منه بدو الحيض وختمه
بالطمه وهذا قول في يوسف كما اوضحناه في المقدمة فان رأت المبتدأة ساعة في حصة

قبل التغير واما الكسوف بضم الكاف والسبب المحدث بينهما ساكنة القضي وفي اصطلاح الفقهاء ما
 يوضع على فم الفرج فستة اى السحب وضعه كما في الفرج وشرح الوقاية للكراي من لم يقل عندتها
 عند الخيض فقط اى دون حالة الطهر والحيض من ذلك بكانها مطلقا لا بها الا انما من خرج
 شئ منها فخطا في ذلك خصوصا في حالة الصلاة بخلاف الكسوف في الحيض ونقصه في الحيض
 ذكره المصنف عن شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للحيض مستحب حالة الطهر
 ولو صلتا بغير كسوف جاز انتهى وسنن طيبة نسك ونحوه لقطع الاحتياط وبكبره وضعه
 اى وضع جميعه مصلح في الفرج الدخلى لا يشبه النكاح بيدها محيط ولو وضعه كسوف في
 الليل وهي حائضة ونفسا فظرت في الصباح فارت عليه الياء من الخالص حكم بطهارتها من
 حين وضعت البيض بطهارتها وقت محيط فعليها فصا العشاء الخرج وقبره هو طاهرة
 ولو وضعت ليل وكانت طاهرة فارت عليه الدم في الصباح فيض من حين ردت على القبان
 في استناد الخلود الى اقرب الاوقات مصلح في الفرج ونقص العشاء ايضا ان لم يكن مستهلا
 الوضع انما طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعت وحائضا في الثانية حين دفعه
 احتياطيا لاحتياط فيها انتهى فاما ان الكسوف ما ان وقع في الفرج الخارج او الداخل وقتنا
 اول الفصل بينهما وفي الاول ان شئ من الكسوف ولو الجانب الداخل من الفرج الخارج
 يثبت الحيض في الحائض ونقص الوضوء في المستحاضة لان الشرط فيها خروج الدم الى
 الفرج الخارج او الى ما يحاذى حرف الداخل كما مر وقد وجد بذلك وفي الثاني اى وضعت
 في الفرج الداخل ان شئ من الكسوف من الكسوف ولم تعد اليه اى لم يخرج الى ما يحاذى حرف
 الفرج الداخل لا يثبت شئ من الحيض ونقص الوضوء مصلح الا ان يخرج الكسوف فحينئذ
 يثبت الحيض ونقص الوضوء لان زمان الابتلاء مصلح لما مر ان الشرط الخرج دون

عاداتها ما اوعدا فظاهري كل حصص ونفاس مص وان رأت ما يخالفها في الزمان
او العدد او فيها جيبين تسفل العادة وقد استعمل ويختلف حكم ما رأت فتوقف عن حقه
اي معرفة ما رأت من الحيض والنفاس والاستحاضة مص على ان يقال "عادة فان تسفل
كما اذا ردت على العشرة والاربعين ردت عاداتها فيجعل المرفق فيه حصصا ونفاسا والباقي
اي ما جاوز العادة استحاضة ولا اي ولا تسفل العادة وان كل حصص ونفاس وقد عرفت
فيل الفصل الاول قاعدة الانفصال عما لا يدون تفصيل ولا امثلة فوضعها ولكن تفصيل تلك
القاعدة الاجمالية ومثل لها فسيلا للمبتدئين قال المص هذا البحث اهم مباحث الحيض
لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعدد اجزائه وعقد اكثر النساء عنه فليكن بالجلد التمييز
في ضبطه فعمل الله تعالى بلطفه تيسيره وييسره لك انه مبين كل عسر يرين باكره انتهى
فبقول وبالله التوفيق الحمد لله على العادة مص ان كانت في النفاس وان حاور الدم الاربعين
في العادة ما خيرة ردت اليها والباقي اي ما زاد على العادة **الحج** فيبقى ما تركه في الصلاة
وان لم يجاوز الدم الاربعين تسفل في العادة الى مرارته وجيبين **فان كان** **ما رأت**
المخاضة مص في الحيض فريحوها ما ان يجاوز الدم العشرة والافان جاوزها ما ان يقع منه
في زمان العادة نصاب الافان وقع فاما ان يساوي ما عد الولا فان حاور الدم العشرة
فان لم يقع في زمانها اي العادة نصاب ثلاثين ايام فاكثر بان لم تر شيئا او رأت أقل من ثلثه
اتسفلت اي العادة زمانا والعدد بحال البقي من اول ما رأت كما اذا كانت عاداتها خمسة من اول
الشهر فطهرت غسها او ثلاثين من اولها ثم رأت احد عشر يوما ففي الاول لم يقع في زمان
العادة شي في الثاني وقع يومان فيخضعها خمسة من اول ما رأت لمجاورة الدم العشرة
فترد عاداتها من حيث العدد وتقتل من حيث الزمان لانه طهر لم يقع قبل دم فربما يترك

من الزمان دما ثم اربعة عشر يوما طهرت ثم ساعته ما فيها طهرت ناقص وقد وقع بين
دمين فلا يفصل بينهما بل يكون كالدم المتوالي وجنبد العشرة من اولى امارات حبض
يحكم ماؤها بفتح فتغسل عند تمام العشرة وان كان على طهر من صومها
ان كانت في رمضان من فحوض ختم حبضها الى البتداء بالطهر كما في هذا المثال لا يرفعها
لان الطهر الذي يقع كالدم المتوالي لا بد ان يقع بين دميين فليتم في البتداء جعل الاول منها
حبضا بالضرورة بخلاف المعتادة فان الدم الاول قد يكون قبل ايام عاذها فيجعل الطهر
الواقع في ايام عاذتها هو الحبض وحده ولا يجازيها حبضا وختمه بالطهر كما يصح
به النص ولو ولدت البتداء فانقطع دمها بعد ساعته مثلاً ثم رأت آخر الاربعين اى
في آخر يوم منها دم فكل نفاس لما صرف القدمه ان الطهر المتصل في الاربعين قليله كان
او كثيراً فكل نفاس كان الاربعين في النفاس كالعشرة في الحبض وجميع ما تخلل في
العشرة حبض فكذا في الاربعين وان انقطع في آخر الاربعين ثم عاد قبل تمام خمس واربعين
من حين الولادة فالاربعون نفاس لجواز ختمه بالطهر كالحبض ويكون الدم الثاني
استحاضة لما مر به لا يتولى حبض ونفاس بل لا بد من طهر تمام بينهما ولم يوجد ولا في
بعد تمام خمس واربعين فالنفاس ثلاثون فقط لان الطهر هناك تام بلغ خمسة عشر يوماً
يفصل بين الدمين فلا يمكن جعله كالمتوالي بخلاف السلسلة التي قبله وجنبد فان بلغ الدم
الثاني فصافاً فهو حبض والاستحاضة ولا ينافي ذلك ما مر من ان الطهر لا يفصل
بين الدمين في النفاس وان كان خمسة عشر فأكثراً لان ذلك فيما اذا كان كل من الدمين
في مدة النفاس وهذا الدم الثاني وقع بعد الاربعين وجنبد فان كان الطهر تاماً فصل
والا فلا كما اوضحناه آخر القدمه واما الثانية وهي المعتادة فان رأت ما يوافقها على الوقوع

فأنت عشرة وما عشرين طهر واحد عشرة وما تميل لقوله فإن جاوز الأربعين لانت
الطهر فيها كالدم المتولد لوقوع بين دنتين كما مر فستة وثمانون أو مارت نفاس وإن حتم
بالطهر رد عادتها والباقي وهو واحد وعشرون استحاضا وأزات يومادها وثلاثة طهر
ويومادها وأربعة عشر طهر ولومادها ثمانية عشر ونحوها وأزات عادتها الحارة
فإن الطهر الثاني ناقص لا يفصل بين الدمين فهو كالدم المتولد كالطهر الأول وأزات خمسة
وما وأربعة وثلاثة طهر ولومادها تميل لقوله وإن لم يجاوز انتقلت إلى مارتها فالكل طهر
وأزات ثمانية عشر وما وأزات عشرين طهر ولومادها ظاهرا كرامة أنه تميل إلى الفقد
وإن لم يجاوز وعليه فالدم الأول في سائر الأضراس خاصة ولوليف نصابا كان حضا فقد
انتقلت عادتها بنقصان يومين أحدهم المحاورة لأن الطهر معتبر هنا لكونه تاما صحيحا ولم
يقع بين دى نفاس لأن الدم الثاني وقع بعد الأربعين وإذا وقع بعدها لا يفسد الطهر الثامن
بجعله كالدم المتولد بخلاف الطهر الناقص لأنه فاسد في نفسه بخلاف ما إذا وقع الدم
الثاني في الأربعين فإنه يفسد الطهر مطلقا كالوولدت فأتت ساعدها ثم رأت في
آخر الأربعين ساعدها كما أوضحناه في النوع الأول من المقدمة هذا ما طهرت في أزات
يومادها وأربعة وثلاثة طهر ولومادها وخمسة عشر طهر ولومادها فقامها
سنة وثلاثون آخرها دم بخلاف ذلك التثنية فقد انتقلت عادتها بزيادة ستة عشر
لعدم المجاوزة لأن الطهر الأخير معتبر كما علمته أنا ومثله لبعض على حيز الائمة التي
ذكرتها فبعد اللقائفة وتوضيحا للقاعدة امرأة عادتها في الخمسة عشر طهرها
خمسة وخمسون رأت في عادتها في الخمسة عشر وخمسة عشر طهر واحد عشر
دما هذا تميل لقوله إن لم يقع في زمان العادة نصاب الح فإن الدم الأخير خمسة وخمسين

يجعله حيضا وان وقع نصاب الدم في زمان العادة مص فالواقع في زمانها قطع حيض
 والباقي استحاضة فان كان الواقع في زمان العادة مص مساويا لعدتها عدد فالعادة
 باقية في حق العدد والزمان معا مص كما لو طهرت خمسة رات قبلها خمسة يوما
 بعدها يوما دما فحسبها حيض وقوعها بين دمين ولا انتقال اصلا والاى والاى
 الواقع في زمان العادة مساويا لها انقل الى العادة عدد الى ما رآه حال يكون مائة
 ناقصا فير لا نسلا احتمال الكون الواقع في العادة زائد عليها مص وذلك كما لو طهرت
 يومين من اول خمسة رات ثم رات احد عشر دما فالثلاثة الباقي من خمسة حيض لا ينافي
 زمان عادة كذا قل عدد منها فقد يقل عدد الايام ولم يحاوز الدم العشرة والكل حيض لا طهرت
 بعده طهرت اصحها خمسة عشر يوما والاروت الى عاداتها الانصرار كالدم المتوالى كما في
 التارخاينة ومثاله ما في الحجر عن السراج لو كانت عاداتها خمسة من اول الشهر فزنته
 فالسادس حيض ايضا فلو طهرت بعد اربعة عشر ثم رأت الدم ردت الى عاداتها والسادس
 استحاضة فان لم يصب وياى العادة والمخالفة مص عدد كما مثلنا آخرها والناثي عادة
 والاى وان تساويا مص فالعدد بحال سواء رأت نصابا في ايام عاداتها او قبلها او
 بعدها او بمضنه في ايامها وبمضنه قبلها او بعدها او بمضنه في ايامها وبمضنه قبلها
~~بعضها~~ لكن ان افوت زمانا وعدا فلا انتقال اصلا والا فلا انتقال ثابت على خلاف المخالف
 ولو جاوز الدم العشرة ردت الى عاداتها في جميع هذه الصور كما علم من طلاقة الماروقد
 مثل المص فيما ياتي لبعض ما قلناه وتفصيل ذلك يعلم من المحيط والسراج وغيرها ونمثل
 لما مر تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس والحيض بالثلاثة توضيحا للصابين لما ذكره من
 صعوبة هذا البحث امثلة النفاس امرأة عاداتها في النفاس عشرة رات ولدت بعد ذلك

انتقلت العادة ايضا في الطبرستان من النسيان وانت نصاب الخبز في ايامها موافقا لعادةها ونصابا
فيها كذلك يمكن ان قيل ان كانت خمسة دما واربعين طبرستان ثمانية دما والثمانية خبز لعدم
المجاورة ايضا لكن وقع نصابها في ايامها ولم يقع قبلها ولا بعدا نصاب بل وقع يوم ويومان او جمعا
بلغا نصابا فقد انتقلت العادة في الخبز والطبرستان فقط وانت خمسة دما وخمسين طبرستان سبعة
دما والسبعة خبز وقع منها نصاب قبل العادة ووقع دونها ولم يقع بعدها شي وقد انتقلت
في الخبز عدد اوزمانا وفي الطبرستان فقط اوزان خمسة دما وثلاثين طبرستان سبعة اوزان
فالثلاثة خبز ايضا وقع منها يومان في ايام العادة ووجد بعدها ولم يقع قبلها شي وقد انتقلت
في الخبز عدد اوزمانا وفي الطبرستان فقط اوزان خمسة دما وستين طبرستان سبعة اوزان
دما تمييزا للسبعة والاحد عشر فيها مثالان في كل منهما انت نصابا بعد العادة محالها ولم يرها
ولا قبلها شي في الاول السبعة كلها خبز لعدم المجاورة وقد نقل عدد اوزمانا وفي الثاني خمسة فقط
من اول الاحد عشر خبز والباقي اسحاحا فقد انتقلت العادة زمانا فقط وردت اليها عند المجاورة
على المشرو وما العادة في الطبرستان فقط عدد فقط ولم يطرأ لي وصير ذكره المثال الاحد عشر من
استل المجاورة وحاصل هذه المسائل انما ان ترى دما قبل العادة او بعدها وفي كل خمس صور الاول قبلها
او بعدها نصاب وفيها نصاب الثانية والثالثة قبلها او بعدها نصاب وفيها دوز ولا شي اليه قبلها او بعدا
دور نصاب وفيها نصاب الخامة قبلها او بعدها دوز لكن اوجما بلغا نصابا وقد رغبها وفيها وقت
والكل خبز على قول في يوسف الفقيه من انتقال العادة بمرور وفي بعض هذه المسائل خلاف بسيط اعلم ان
المطلوبات ونافذة طبرستان الصل لم يستوف التجميع الصور فذكر في حيزه العادة فتمها بالطبرستان على
ما علم من القاعدة والتميز كالتمال الرابع من ثلث الخبز وفي العادة لان السدنة المجاورة لها بالطبرستان
اول الفصل وهذا كل على قول في يوسف ايضا كآتيه في النوع الثاني ولقد سجدنا في الفصل الثالث في
لا يخولنا ان يكون تمام العشرة ودونها تمام العادة ودونها النصف لدم ووكما بان في كل كتاب في عشرة

ثانی لو وقع بعد طهر تمام وقد جاوز العشرة ولم يقع منه نصاب في زمان العادة فان
 زمني بعد خمسة وخمسين فانقلت العادة زمانا والعدد وهو خمسة بها لم يعتبر من
 اول ما رأت ومثله قوله **اورأت خمسة** ما وستة واربعين طهر **اول** احد عشر وما لكن
 هناك لم يقع في زمان العادة شيئا صلا وهنا وقع دون نصاب فان يومين من آخر لحد
 عشر وقعا في زمان العادة فلا يمكن جعلها جميعا فانقلت العادة زمانا ونفي الجدة
 ايضا **اورأت خمسة** ما وثمانية واربعين طهر **اورأت** عشرة ما هذا تمثيل لماذا وقع في زمان
 العادة نصاب مساو لها فان الدم الاضربا من العشرة وقد وقع سبعة منه في زمان
 الطهر خمسة منه في زمان عادتها في الحيض وقد اليها ولا انتقال صلا وسبق قوله **اورأت**
 خمسة ما واربعين وخمسين طهر او يوما واربعين عترة طهر او يوما ما لكن هنا بدع
 الحيض وختم الطهر فان اليوم المتوسط تمام مدة الطهر والاربعين عترة بعد
 في حكم الدم المتوالى لانها طهر ناقص وقع بين دمين فخمسة من اولها حيض والباقي
 استحاضة والعادة باقية عدد او زمانا كالثالث قبله **اورأت خمسة** ما وسبعة وخمسين
 طهر او لاشد ما واربعين عترة طهر او يوما ما تمثيل لماذا وقع في زمان العادة نصا
 غير مساو لعادتها عدد فان الثلاثة الدم وقعت في زمان عادتها والاربعين عترة
 بعدها كالدم المتوالى فعدد او الدم العترة فنزلت الى عادتها زمانا وتقل عدد الى الثلثة
 الواقعة فيها **اورأت خمسة** ما وخمسة وخمسين طهر او تسعة ما شروع في التمثيل
 لقوله وان لم يجاوز الخمسة هنا حيض ان طهرت بعد طهر اصححا كما قد يناه
 فقد سقطت العادة هنا عدد فقط وقد رأت هنا نصا با في ايامها ونصا ما بعد حافظ
اورأت خمسة ما وخمسين طهر او عشرة ما فالعشرة حيض لعدم المجاوزة لكن هنا

جاءت الطهارة فكذلك فيخرج الخبر لاصولنا من رجوعه والاعيان وظواهرها في وقت ينقطع معها فكل الزيادة
مصر وكذا لا ينقطع الجمعة ولا يخرج من الزمان الا في وقت زواله بصلواته من غير عزم على ان ينقطع اليوم وهو
الصحيح والرجحان في مجازها بالصلوة تحقّق الحكم عليها بالطهارة فلم يعتبر خذلان العود اليه بخروج اليوم من فعل
الاول بعد عصر الصلوات عند زوالها وفيما لا يستمر الصلوة منهم وعلى المذاهب ان لا يباح في وقت تنقطع الصلوة
دينا في وقتها وذلك ان ما بين الوقت بعد الانقطاع وقت الصلاة والعصر والتخارج بصلواتها يباح في ذلك الوقت
وغيره بالصلاة من غير غسل وتزويجها وموهاها ولو قبل الغسل صرفا في غير وقتها حتى لا ينقطع في طوع
وسان يستلزم الصلوة بعد الصلاة والخبر لا يجوز فهو حاشي بطلان قوله بصلواتها من غير غسل في ذلك الوقت
الاستمرارية في الصلاة وما قبله في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
وطواهرها في صلواتها بعد الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
في وقت الصلاة من غير غسل في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
انقطع منها في وقتها بصلواتها من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
كذلك في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
عنده في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
زمنه في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
اجتنابا وما ناسى في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
لم يزل في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
فصل في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
الوقت المحذور في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
اصناف البلاء وانما ينصف البلاء كونه من غير غسل في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
خاف في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل
والوقت الذي في وقت الصلاة من غير غسل وهو منقطع في ذلك الوقت بصلواتها من غير غسل

في حيز الاربعين في الفاس يحكم بطهارتها أي يحذر من كبر الماء ولويدن انقطاع او غلبت الوباء
بالانقطاع ليلام بقية الاشياء حتى يجوز ان يغسلها بالماء بعد غسله لا يزيد على هذه المدة لكن لا يستحب
يستحب تأخره لما بعد الفسل وحتى لو لم يكن وقت صلاة فحينئذ يمكن فيه الشروع بالصلاة وهو يقول
الله هذا عند رخصته قال في انارضاينة والقنوي وغيره وقال ابو يوسف لا يحرم فيه كبر مسمى فصلاوه ولو غاب
منه ما يمكنها الاعتسال في لباسها باده ولا يلازم في منة هذا المقدار ففصله ولا اداءه وحتى يحسب
عليها الصوم وان قطع اي منتهى الاكثر قبل الفريضة ولو قلل سارع في رمضان فيها بصورة معتدلة
فصله العشاء ولا بان يقطع مع الفجر ويغسله فلا وكذلك لو كان ساطعة جرد لا تزج ولو رجع انقطع جملتها مع
فالمعتبر في الايام من الوقت بعد التحريم فلو كانت في طاهره وجب الصلوة ولا في كاف البوع والاسلام فان السبي
لويلع والكاف لولاسه في آخر الوقت ويجوز فيه قد التحريم وجب الفريضة عند تحقير من يحاسبه وقبل قد لا يمكن
الاداء وعلى هذا المحذور لو افاد والمساء لو افاد والمساء لو افاد ولو غاب في آخر وقت الفريضة فغاب في آخر
في الفصل التاسع عشر من كتاب الصلاة وانقطع حقيقته في كبر الماء ولم يقص عن العبادة في العبادة كما بان في قوله
الركن الثاني في بصره بقطع الماء فلا تزج المسلم وطوها في الجمال لعدم خطاياها بالاعتسال وان كان غسلها في
حق صلاتها ما بان بها القضاء ان في من الوقت قد التحريم وقد غسل والتمتع عند الفجر من الماء بعد ذلك وانقطع
لا كبر الماء فانه يكون قد التحريم كما ذكرنا من ان الفسل والتمتع من الطهر للابن في المفيض على العشرة والفاس على الاربع
فجوز لا انقطاع يخرج من الحيض والفاس فان ادرك منه قد التحريم فحقن امرها فيه ولم تغسل فليس فيها
القضاء اما هنا فبان ان غسل والتمتع من الحيض وفاس يحكم بطهارتها قبل الفسل والتمتع فلا بد ان يغسل في وقت
ومن يتعد وتبع التحريم حتى لم يبق عليه في بعد زمان الفسل والتمتع من وقت قد التحريم لا يجب القضاء
حتى يغتسلها للصوم نعم لهما في الفسل والتحريم في الفسل والتحريم في الفسل والتحريم في الفسل والتحريم في الفسل
وشي على في ذلك ان يقلبه في الجرح في الشئ والسراج ما ذكره المصنف من ان يوم قد التحريم يضاو في الفسل
قال في الجرح هذا هو الحق في بصره انتهى وبنا وصحه في رخصته في غسل الفسل ما يشتمل عليه ان لا استفاو
على التوبة والسرعين الاعن في سحر البدوي ولم يذكر ان رتب غسل السخونة والغسل في الظاهر لا يزيد على غسل

ومع ذلك لو طهرها للصوم يحذر
ان الله قد غسله من كبر
عنها ما جرح من ان لا هووم
من جرح من جرح من جرح
مع جرح من جرح من جرح
لا جرح من جرح من جرح
ومنها ولا تحببها الا بالاداء
الفصل في التحريم انتهى

مخالف لما في عالم الكون فبشره ذلك ذهابا وبما سبها زعمهم عسر وضررها لا لكونها من جنس ما لا يدور
 مدام بهما من جنس المادة بل عسرهما من ذلك ذهابا والوجه الثاني قوله في ذلك عسرهما وضررها من جنس
 لهم بل هو عسرها وفقدان حكمها في قيامه له من عسرهما من ذلك ذهابا والوجه الثالث قوله في ذلك عسرهما وضررها من جنس
 من الاستمرار في اعدادها وحينئذ يفسر من الاستمرار حكمها على شيئا ولا يعوم ولا يوصا لئلا يخرج من حكمها
 في الفصل السادس ثم يقول عسرهما بعد هذا العسر وعسرهما من جنسهما عليه هكذا بها ان يقطع وعسرهما
 حدودا به الوجه الثالث في ذلك ذهابا وضررها في ذلك اعتبارها في عسرها العسر وهذا الوجه الثاني في
 العسر في قوله عسرها معسرها عسرهما وضررها على ما كان الظاهر في ذلك قوله عسرها على ما كان
 عند انفسهم من هذا بل هو عسرهما في ذلك الوجه الاول وعسرهما في ذلك الوجه الثاني في ذلك
 كالظاهر في ذلك حكم العسر عسرهما العسر وهو قوله عسرهما عسرهما من ذلك ذهابا من الاستمرار في
 في ذلك عسرهما وضررها عسرهما عسرهما فالنظم الاول فاسد في ذلك العسر ولذا العسر عسرهما من جنسهما
 منها العسر وعسرهما عسرهما عسرهما عسرهما فالنظم الاول فاسد في ذلك العسر ولذا العسر عسرهما من جنسهما
 ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 لعسرهما من جنسهما في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 وعسرهما من جنسهما في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 فاسد في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 صحيح ما ذكره ابراهيم فاسد في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 انما يابى من ذلك الاستمرار في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 والوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 فاسد في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما
 وعسرهما من جنسهما في ذلك الوجه الثاني في ذلك ذهابا من الاستمرار في ذلك الوجه الاول وهو لا يحسن في ذلك العسر عسرهما

[illegible]

الاستمرار عشرة حيز وعشرون طهر ثم ذلك دأبها ما دام الاستمرار ولم يعمل المهر من قبل المهر من عادتها
 إليها من الاستمرار في المهر المذكور وإن كان محصا ما هو المهر ما لم يكن ولم دم وهو يوم الزيادة على العشرة فانه يصل فيكون
 من حمل الدم المحلل في الدم فيصير المهر المذكور في المهر المحجج إلا هو من غير عشر ولا عشرة دم ويكون من الدم المحجج
 العا دأبها العشرة طهر ثم دم وأول يوم فيصير المهر المذكور والمحال في الدم فيفسد الطهر فيجعل كالمهر في التوف
 فيصير له كانه اسدرا لا سمر ويكون حصا عشرة وطهر عا عشرة كمن لم يرد الدم والطهر على العشرة فيصير له العا
 ما رت في ذلك من أول الاستمرار الطهر ويكون جميع ما من دم المهر في أول دم الاستمرار فيصير له العا
 العالم في السائر لا يرد المهر والطهر على عشرة ولا نصف ولا يحمل المهر في الاستمرار عشرة والمهر عشرة في السائر
 رت في الاستمرار ما وصرافا من أول رسا الكي لا كان فساد الطهر من حيث فقط وزاد الدم على من في السائر
 العشرة من الدم من جميع المهر المذكور طهر في العشرة فيفسد طهر في العا عشرة والعشرة من أول الاستمرار فيصير
 المهر المذكور فيصير له الأصل في الطهر في السائر ولا ضرورة هنا فيفسد طهر في السائر في السائر في السائر
 كما اعتبر كل طهر في السائر إذا نقصا عن اثنين والوجه المهر في السائر كان الدم محججا والطهر في السائر في السائر
 من الاستمرار في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 ثم سمر الدم في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 وعشرين في ذلك دأبها في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 استمر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 يمكن له وجهه يومان في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 حكما ولم يوجد في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 اليوم الموسط المهر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 فساد في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 وإذا فسد لم يصلح للعبادة فيمنع السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر
 فيه وسعد وعشرين في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر في السائر

بعد ثمة يا منفع احدهما فطر سيقن والا للصدقة فليترك ولو تركه لو سئل غير ذلك ولا تصد له ولو كان صاعدا
فقد خرج من المهر ولا ادعى عليها بخلاف المهر لا يجوز مهرها ابد لا في الجملة المهر لا يجوز نص على ما يحكم
والاصل لا يصوم تقوعا فلهما ولا مهر الفراق وغير الصلوة ونصلى امرؤ من زوجة السهرورة ولو لم يدها كاعتبة
المهر لكونها ساهلا للنفق ونص على ثمة المهر ولو لم يدها لم يبرأ ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى
استثناء المصلحة السوء لا الفاتحة مع ما عد الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى
والاجرة فان الرباع حاصلها مهر العاقد والسورة في كل حين من الفراق والسنن الا اذ في الاخير من المهرين فلهما
في ثمة فان السورة لا مهر العاقد فقط لو جبه في ثمة غير ثمة محبة وفي الاصل المهر والجملة وكما في التارخية في المهر
على ما ذكره الصمد الشهاب في بعض السامع الا في السورة وان عذر عرو في دعواه حاشا كما في التارخية لا اولا في المهر
وعليه يعمد الرجوع الى نص ثمة في ثمة المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر
فالمهر ماله اذ لم يذكر ثمة في ثمة المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر ولو ادعى الا فيه المهر
الدخول المهر في المهرين المهر والجمع والزم ان لم يكن ثمة اصدام في سوره وقدر ما من المهرين في ثمة
يرد من المهرين المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
صوره معروف في المهرين المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
الجملة في المهرين المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
اساء الصلوة واصل العمل في المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
ذلك الاحمال باحار ولو لم يدها ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
حيثما الاحمال باحار ولو لم يدها ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
وفي ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
وهي الا لغيره لا يجوز ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
لانه انما حاشه مع داوه والام لم يدها ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر
ولفظة "عاد" المهرين ولو لم يدها ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر ولا في ثمة المهر

ثم بعد ذلك في هذا البحث ان يشاهد بعض نسخ منقول عن بعض النسخ ان الطنوف في قوله لا يكثر هذا القول في بعض النسخ
ان المثل العاشر بعد من عشرين في قوله وانما انما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
العاشر في السور من على العو والسور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
وعشرين في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
خمس عشرين في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
عشرين في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
على السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
رأس بعد العمل العلماء عن بعض النسخ في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
عشر في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
ذلك ان في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
فيها موصولة في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
خمس وعشرين في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
لا يكثر في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
والاحكام في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
نسخة وعشرين في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
محصو حصة من السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
كانها في السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
فصوم راحة عشر وعشرها على السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر
وعلى السور في الطنوف في قوله وانما المثل العاشر او نحوها قد ورد في هذا القول وهو ان المثل العاشر

بقوله وخرج انت الاحكام بعدك من علقين ما ذكرنا ان كان يعمل ناقصا كما ذكرناه لك وان جعلها صوم ثم شرب
 وكافه الفل الا افطارا كان فصلا في رمضان مثل الاربعين بالاستمرارية في العادة ان الافطار في هذا الايام
 يوجب كفارة يمكن في كل يوم ليردده من الخضر والطيور شاربته فان علم ان احد حصصه بالليل وان دورها على
 في كل شهر مرة تصوم تسع يوما الا ان كان دورها في كثير من اجزائها في عشرين من كل ثلثين في ذهابها تسعين
 بتسعين جواز تسعين وان لم تصوم الا في ايام جوفية بالليل ان علم ان لم يعلم ما يصوم به وان لم يعلم في يوم
 ايام صومها ابتداء جوفية فان لم يجز في احد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم في احدى عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم في احدى عشر
 في احدى عشر ثم يجوز في تسعة عشر فانه تسعون حارسها تسعون في احدى عشر ثم يجوز في احدى عشر ثم يجوز في احدى عشر
 ما في اربعين حارسها تسعون في احدى عشر وان لم يعلم ان في دورها في كثير من ايام ان لم يعلم ان في دورها في كثير من ايام
 عمل جسد حصصها عشرة وطهرها تسعة عشر وكلما صامتة وعشرين حارسها تسعة عشر فاذا صامتة
 منها تسعون يعني صامها وان لم تعلم ان في دورها في كثير من ايام ان لم يعلم ان في دورها في كثير من ايام
 لجواز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء الخضر فلا يجزئها في احدى عشر ثم يجزئها في اربعين عشر وهكذا اربع مرات في اربعين
 في احدى عشر ثم غيرها في اربعين عشر العدة ما وجب عشر حارسها تسعون كما في التارخانية وان وجب عليها صوم ثلثة
 ايام صامتة في احدى عشر وعلم ان احد حصصها بالليل تصوم عشر ايام الاربعين في احدى عشر صومها الاربع عشرين
 طهرها في اربعين صوم ثوبين لعدم التبع ثم لا غيرها عشرة ثم غيرها ثلثة من ان هذه الدار طهر ثلثة
 صامها ما في تسعة عشر كفارة اليدين وان لم يوجد في يوم واحد العدة مع اليومين فيها لان الجفء ما ينقطع
 السابع لانها معها صوم ثلثة حاله عن الجمع في شهرين وكافه الفل او صوم ثلاثة ايام ثم يصوم ثلثة
 ثلثة اياما بان احد الالوان واثبت في طهرها ثلثة عن الهارة محيط وان لم يعلم ان احد حصصها بالليل تصوم
 عشر لحوار الباقي من طهرها حين شربت في الصوم لو كان في جسد الانقطاع التبع ثم لا غيرها في احدى عشر ثم غيرها
 في مدة والجلد عشرة ايام صوم ثلاثة ونقطه بعد الصوم اربعة الاحتمال اليوم الثالث من الثلثة في احدى عشر
 واقول ان احد ايام الصوم الحادي عشر وهو في الاربعة الاخيرة فاذا صامتة ثلثة واثبت في طهرها ثلثة
 او على قلبه ما في اربعة ايام ونحوه الدار وان وجب عليها صام عشرة من رمضان تصوم ادا علم ان في احدى عشر

اربعة عشر وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشر في شهرها احتياطا وفي الفصل اربعة وعشرين احتمال ان القامدين
 اربعة عشر على احد الوجهين الاولين وان القضا، وقول يوم من حيثها فتصوم عشرة لآخرى من اربعة عشر غزو
 وطوله اربعة وعشر وذلك المصريح فيها القضا، على ما ذكرنا في الفصلين الاولين اهوى من الحديث الذي قد ناهى ^{عنه} وان
 انحيضا في كل شهر من مخطوف على قوله لم يعلم ان دورها لم يعلت ابتداءه بالنهار ولم تعلم انه بالنهار لم يعلم
 ابتداء النهار احتياطا كما مر بمضي ^{سبعين} مطلقا اي وصلته وصلته صلاها اذا كان النهار يقدر صومها
 احد عشر كما مر فاذا فصلت مطلقا العمل ان لو اوفى في القضا، او لم يخص صوم احد عشر لا يحرم احد عشر بحرية في
 اثنا عشر ومن خرج بها عن العبرة، فمن علم ان سادسها بالليل بمضي ^{سبعين} مطلقا لان القامدين صومها
 عشرة فمضي صومها الاحتياطي او لم يعلمها، او لم يخص وصلته وصلته كما ذكرنا هذا كذا لم يعلم عدد ما لها في
 الحديث والعلم بها ان علمت ان حصصها في كل شهر تسع ايام صومها تسع ايام في التارخية وعلت بدله بالليل في
 مضي ثمانية عشر مطلقا وصلته وصلته صلاها لم يعلم ابتداءه بالليل بمضي ^{سبعين} مطلقا لان ذكر
 ما قد مر صومها في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة فمضي صومها الاحتياطي اربعة عشر في اول يومين
 القضا، تارخية وان علمت ان حصة بالثلاثة ونسبها بها بحملها على الاقل خمسة عشر ثم ان كان رمضان تاما او لم
 ان ابتداء حصة بالليل بمضي تسعة مطلقا وصلته وصلته صلاها لم يعلم ابتداءها حاضرت في اول رمضان ثم طرقت
 خمسة عشر ثم حاضرت ثلثة ثم طرقت خمسة عشر فقد سلم صومها ستة فاذا وصل القضا، جاز لها الفطر
 خمسة عشر بمضي ^{سبعين} مطلقا صومها يوما وصوم تسعة واذا فصلت بمضي اعتراض الحيف في اول يوم القضا، فمضي
 في ثلثة ثم حوز في ستة فصوم تسعة تارخية واما اذا كان رمضان ناقصا فاذا وصل حالها هذا الفطر بحسبها
 واما اذا فصلت بمضي ^{سبعين} في تمام وان لم يعلم ابتداءه بالليل والنهار او علمت ان القضا، ثم عشر مطلقا
 لا يحتمل انها حاضرت في اول رمضان فمضي صومها في ثلثة ثم حوز في اربعة عشر ثم نفسا في ثلثة فقد سلمت
 فاذا فصلت بمضي ^{سبعين} مطلقا صومها يوما وصوم تسعة واذا فصلت بمضي اعتراض الحيف في اول يوم القضا، فمضي
 احتل عروس الحيف في اول القضا، فمضي في اربعة عشر ثم حوز في ثمانية عشر في التارخية واما اذا كان رمضان
 ناقصا فاذا وصل جاز بعد يوم الفطر ستة ثم نفسا في اربعة عشر ثم حوز في ثمانية عشر في التارخية واما اذا كان رمضان

[illegible]

[illegible]

ذاتها ان تغسل في كل وقت فوهم ان وقت خروجها من الميضو القاس او ثرا عابته ثم علم انه تغسل بعضهم عند المني
في قبة هذه الصورة ان علم الصلوة من اول ارات عشرة ايام بالوضوء بالثلث ثم تغسل ثم تغسل بعد
يوم بالوضوء بالثلث ثم تغسل الصلوة عشرة سيقين ثم تغسل وتغسل عشرة بالوضوء بالقبلي انتهى وانتهى ان في
احر العار بحالها في ليس في صان وعين هذا وله علم في الفتح ذكر من لم يحل للصلاة على في التصوير
من الساع فاحترق منه الهوى في الغيب في في محله للصلاة عند في قوله ما ذكره المصنف من انه لا يصح في
قوله الصلوة ثم تغسل عشرة بالاسات والله تعالى اعلم الفصل السادس في احكام اليا المدة **الركون**
اما احكام الفصل في عشر على ما في النهاية وعرض ولوصاها في الجليلين وعشرين ثمانية ينزل بها العاد
وارتفع في بعض جعلها في ليجر سنة لا في التكرار للصلاة وقضاها ولجبا او سنة او **مصر**
والجدة واحدا كانت كجدة النادرة او كاحكامه اشكر من هذا معنى قوله صلوا وعدم وجوب الوضوء في الركعة
والوتر من هذا **وقضا** او من الصلوة وكذا سجدة المدة ولا تغسل على المائض والغسل بالندوة او السماع
لكن يغسلها ان دخل وقت الصلاة ان نوحا وتغسل عند سجدة فيها وهو محل عنت للصلاة فيه وفيه اشارة
انه لا يغسل في حكم المجدد مع اعتكاف السنة فيه مقدار ما يمكن ان الصلوة تسبح ويجعل المدة ولجبا عارة
العادة وقضاها في كل ما احس به من الصلوة في حرمه للصلاة وعدم وجوبها في كل وقت فخرج مقدار
القبلي عن قول الله بذلك كبر على ما فان حامت في سقط عنها الصلاة او وقضاها وكذا ان انقطع
فيه بعد قضاها وهذا ان انقطع الاكثر من الحصى ولا في حجب القضا مالم بذلك من اسبغ غسل الصلوة
سقيان ذلك في الفصل الثالث في انقطاع ركعات الحائض للمعاها او لم تارث الدم تنزل الصلاة مبتدأة كانت
او مقادة هذا صاحب الميزان وعلمه اكثر الشايع ومن في حجة رجله تعالى في غير طرية الاموال لا في الشك
مالم يستمر الدم نازلة ايام من ومن الصحيح الاول كالمقادة بحسب ذلك الصلاة ان جاوز عاها في عصره قال
في المحيط وهو الصحيح المذنب وقال السماع لم توفوا بالاعتناء بالصلاة ان جاوز عاها من مصر وان
زاد على العشرة فارتدك ان يصير ما زاد على العادة كما بان في او شد الدم قلها في غسل العادة فانها تترك الصلاة

القضاء اولى من فحالة الحصر والاجتناب والعبادات واعتبارها تنسب الى من ذكر حكم صومها اذ الصلوات
 والعبادات والحصر معا ويحصر على ما مر بان اولها اول الله من رمضان وكان ما وعلل احصاها يكون بالليل ايضا
 بصوم رمضان لاحمالها فاعلم ان ما ساعدتم ان اقتضت موصولا تقضى سبعة واربعين لاها تقطعون العيد ثم تصوم
 حملها ما مام لفاها ولا غيرها ثم خمسة عشر طهر فحرق عشرة حمل البيض فلا تحرق ثم خمسة عشر طهر فحرق
 والجملة تسعة واربعون ص منها ثلاثون ولو ولدت نهارا وعلت ان يحضرها بالليل اولم تعلم تقضى اثنين وستين لاها تقطعون
 العيد ثم تصوم عشرة لا تحرق لا حمالها انقضاها ثم تصوم خمسة وعشرين يحضرها منها اربعة عشر ولا تحرق بعد ثم
 تصوم خمسة وعشرين كذلك فدا ص لهما في شهر مائة وعشرين ثم تصوم ثمان مائة والاربعين والاربعين
 وعلى هذا يخرج حكم ما اذا فسه مقصولا وما اذا كان الشهر ناقضا وما اذا غلبت بقدر ما حصاها فقط وغير
 ذلك عند التأمل وضبط ما من القواعد الفرع والله تعالى الوفاء من سقط مما ولم يذكره من مسائل الصلاة ولا
 السجدة ثم صمد ما رواه عن جده وعنه وظهرها عشرة وعاشرا بالاربعين في قصة واليوم من اولها بحسب
 الصلاة عشرة ولا يها اما حاضرا او فسا الى السقط ان كان مستحب للحاق في نفسا والامر جائز ثم فكل الصلاة
 واجبة عليها كما لا يخفى ثم تفصل الاحمال للزوج من جيف ونحو الوضوء لكل وقت عشرين يوما بالليل اربعة عشر
 من الشهر والعاشرون من الشهر عشرين بيقين لاها فيها اما حاضرا او فسا ثم تفصل ثمان مائة الحصر والعاشرون
 بيقين ثم بعد ذلك اربعة عشر طهرها عشرة واستمر ذلك ولو سقطت بعد ما انقضى اليوم في وضع جميعها
 على اليوم عشرة على عاداتها لم يفسد ولا تدرن السقط مستحب للحاق ولا يصلح ان يدرن قبل الاستسقاط عشرة
 بالصور والشك لان تلك العشرة اما حاضرا ان كان السقط غير مستحب ولما استحضرت ان كان مستحبيا فلا تدرن
 الصلاة فيها بل وهذا علم على ما هو الا انك الصلاة لغيرها اليوم ولما هما ثم اذا سقطت فلم يبق بها الا
 القضاء لثلاثين للزوج تفصل الاحمال للزوج من جيف ونحو السقط عشرة يوما بالوضوء بالسك لدرها بالليل
 العاشرون والاربعين طهرها عشرة بيقين لاها اما حاضرا او فسا ثم تفصل ثمان مائة الحصر والعاشرون
 ويصلى عشرة بالصور بالسك لدرها من الشهر والعاشرون طهرها عشرة بالصور والعاشرون طهرها عشرة بالصور
 ويصلى عشرة بالصور بيقين من الشهر طهرها عشرة بالصور بالعاشرون طهرها عشرة بالصور بالعاشرون طهرها عشرة

الحقير ان قالت الله على صوم امر صاده كذا في يوم جمه لا يلهى ما سى لعدم صحة التذوق لنا ان حرم
فاره الفان ولودون به كما صح صاحب الجليلين وقاصحان وهو قول الكشي وقال النجاشي ج ما دونها
وصحة في الخبر وصريح في الخبر الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لا تفرطوا في الجلب ثمن من الثمن اذا قصص الفاه
فان لم تفصل في فصلنا. والذكر في لانه **اعلموا بكلام** ان نعم قال المصنف هذا هو الفهم ومن اكره ذلك لم يلحق
والمناصرة فاختاره اما علم قصد في القصة قاله في الخلاصة كما عرفت في السان عند الكاشه لقوله
تعالى **نظر اوله ولودون** دون **لا** عندنا امر مشروع والمردف للتميز فيكون ذلك في الخلاصة
ومقتضاه ان قصد الممن او الشك في جسمه انه احسن الجسم والمجدي رب العالمين الا يقولان كذا في ما نمت غير
قصده الا في سورة التين فيها لعصا لم يكن مرجح الرعي لانه لا بأس بذلك لانها قد جعلت في العزم كمنه
ثم قال وعبره ان غير صاحب الخلاصة لم يصاد عند قصد الشا والدعاء بما دون **لا** فصيح محذور في **لا** ما فتح على
وجه الشا والدعاء انتهى في العيون في البيت ولو لم يصاد على وجه الدعاء او ساسن الامان وفيها معنى
الدعاء ولم يرد في الفقه وربما سى واهارة الخوف في مقامه السان له الجار لكن قال السيد في الاقي
بهذا وان روى عن شيخه انتهى فيمنه سى ما في العيون ان ما لم يصدق الدعاء كونه في كونه في كونه
الدعاء وهو صاهر ومفهوم الروا معتبر في الخبر قاله في الحديث وهو ما سى عليه المصنف الكاشه
علت ان الجواز مسمى عن صاحب النعيب وزجه الامام الخوئي وغيره فصيح لعماده وهو التبادر من كلام
الفتح السابق والعلية اذا حاضرت ومثلها الجنبه في الخبر من الخلاصة تقطع بين كل طين هذا قول الكشي
وفي الخلاصة والنصاب وهو الصحيح وقال النجاشي في علم صفاته ونقطع ثم يعلم بصفاة لان عندة
مقبلة بانه ما من مص ومثله في النهاية وعرضه في الخبر ان الكشي منع بما دون نصف لانه لم يعد
سمى قارنا وبالكلية لا بعد قارنا انتهى ولذلك قال المحبوب في الشا ان هذا الكشي ما دون **لا** من المركبات لا
الضمانات الار جون العللة فاعلم كل كلمة انتهى وتما فيها علقاته على الخبر ويكره في النهاية والاعيد
والشعر لان الكلام الله تعالى الاما بدله من ان يلحق وهو الصحيح خبره في الخلاصة من عدم الكلمة

كما رأته لا احتمال انتقال العادة إلا إذا كان الباقي من أيام طهرها ما لو ضم إليها جاوز العشرة مثلاً
 امرأة عادت بها في البيض سبعة وفي الطهر عشرون رأت بعد خمسة عشر من طهرها ما تؤمر بالصلاة في العشرين
 لأن الظاهر أنها ترى أيضاً في السبعة أيام عادت بها فإذا رأت قبل عادت بها خمسة يزيد لهم على العشرة وإذا زاد
 عليها مرد إلى عادت بها فلا يجوز ما نزلت الصلاة هل أيام عادت بها هذا ما صرح به وقال القس هكذا الملقون لكن ينبغي
 أن يصدر ما إذا لم يسمع المأثور من العصر قبل العصر والطهر والأولاد في أن من عادت بها ثلاثة في البيض وأربعون
 في الطهر إذا رأت بعد العشرين يوماً من رأت الصلاة أم لا لأن ما رواه هذا المصنف أو سمع حتى بلغ ما رواه يكون خطأ
 قطعاً لأنه بعد خمسة عشر يوماً بعد هذه المأثور في أيام العادة طهر صحيح أيضاً حتى لو صادف من المأثور ولا يصح
 في المأثور المأثور وحده لا يكون السابق محذوراً للصوم حتى ولو عادت بها ولو رأت بعد سبعة عشر يوماً من رأت
 من حين رأت أن عادت بها - سبعة وذلك لأنها ما رأت فلم مرد على العادة فحكم ما سأل العادة ولا يصح احتمال
 أن يرى لها بعد أيام عادت بها في رأت عادت بها ويكون التلاوة خاصة لأجل الجمال بعد ذلك الصلاة
 ثم يحتمل على قول وكذا رأت ذلك الصلاة إذا انقطع قبل التلاوة لم يبلغ أقل من البيض أو صاوم العصر والنفاد
 تؤمر بالقضاء أما المأثور فلا يصح سائر من العصر وأنها لا تجمع العصر وهو أيضاً المأثور عادت
 إليها وإن سمعت الجفنة أو لم يسمعها لا تجتمع عليها لعدم الإهلية السابق من الأحكام حرم الصوم مطلقاً فيها ولو انفرد
 عن غيرها الواجب منه فإن رأت ما عادت بها ولو قبل الغروب لم يصح صومها مطلقاً فيها ولو انفرد عن غيرها
 فصاوم لأن العمل لم يشرع بالتأخير وكذا لو سرت في صلاة الطلوع أو السنة تقضى لما قلنا في رأت في التلويح
 في الصوم أو الصلاة قال القس هذا هو المأثور في المأثور وعده في وقتها بعضها لم يوجب في الصوم أم لا
 ملهه بالبعد من الصلاة وصح في التجريان ما والاه عن جميع لما في النفع لها - ولا يسجدون في عدم الفرق
 بينهما أم لا وهل في المأثور ولو سرت في صلاة الفجر خاصة لا يصح لأن صلاة العصر لا يحتمل تأخيرها عن وقتها
 الشارع عما إذا هو وكذا قضائها للرجح بخلاف صوم العصر فإنه واجب القضاء وكذلك إذا وجبت للند
 على نفسها صلاة أو صوماً في يوم فحاضت فيها إلا في يوم أي في اليوم يجب القضاء للصلاة ولو وجبت في اليوم

[illegible]

كما في شرح السد وقامه فيها علقناه على البحر يصير من ما سيج حكمه ويلا من الممران كذلك
 الاوفا اذ لا يتبدل فيه خلاف الما عسر البحر السهل وعمل الممران في جعل الممران وكذا غسل الدلا الممران
 هذا هو الصحيح كما في البحر عليه البيان ولا يكره التسمي بالقرن حروا حوا او كلمة كلمة مع الصنع كما لا
 وفيه الصوت في ظاهرها هي كما وضاه ولا سا ولا دار والدعوى لكن في الممران وعروها في الممران
 استجاب الوصول الذي يدعى وقول الشيخ لا يجوز الكراهية بحول الممران في الصنف لا لاجزاء الغل
 العين فيج والربع حرمه من اكتب فيه لتمامه فلا يكره ما ذكرها كما في التسمي في قلت ونفي عن بحر فيه
 الخلاف المار في القرينة الاوفا لان السعي في الحاشي الاصح عارف القرينة وكانت دعوى مامل في الدروا غلوا
 في سبعة بغير انشاء المصاراة والنفع صحيح ولودرها او لوجا ومن كتب السبعة كالمسرة والحب والصفاها
 لا غلوس بان الممران وهذا العمل مع مروج الحواصم لكن في الممران مكره من كتب الاحاديث
 والنفع للمحدث عندها وعندنا في حصة الاصح انه لا يرد في الدروا الممران وحصل للس بالذكي الكبرية
 الا التفسير وفي السراج والسحب ان لا احدها ما لم يصلح لوصفها كلها احدها وهذا القرب في التفسير انتهى
 بحر وايضا وحده النص هذا حاصل بالصحف في السراج لا يجوز من السراج وارجح او درهما وحاطط ويجوز
 من غير موضع الكتابة بحروف المصحف فان الكا مع الفتن وكذا كتب التفسير لا يجوز من موضع الفتن
 منها ولان من غيره كذا في الايضاح انتهى واقرو في البحر ونومس اي عا ذكره ان فصل كذا غير محط به
 وهو الصحيح وعليه الفتوى في لا يجوز بالمتصل به كما في السراج ولو كان جاز وما ذكره في الكم هو ما في المحط
 لكن في المبادئ الصحيح الكراهة في الخلاصة وكراهية عامة الشايخ قال في البحر ومعارض في المحط فكان
 هو ارجح وفي النسخ المار بالكراهة التحريمية ويجوز من افيه ذكره دعا قال بان تمام ولما من افيه ذكره
 فاطمة عامر الشايخ وكراهية بعضهم قال في العلية وكراهية السن الكم وهو الصحيح وقال في الكافي والمحط
 وعائنه على انه لا يكره ثم ذكر دليله فاختلفاه مص ولكن لا يستحب ولا يكتب الحاض الممران ولا اية
 من الكتاب الذي في بعض مسطوره اية من الممران وان لم يقبل مثل ان اذ كانت الصحيفة على الارض قال ابو الليث

فَنُصِّدُ فِي ذَلِكَ سَبْعَ عَشْرَ مَرَّةً بِحَرْفِ اللَّامِ لِأَنَّ هَذَا هُوَ لُجُوجُ الْحَرْفِ فَهُوَ وَجُودُ
لَهُ فِيهِ الْمَعْنَى وَوَجُودُ الْحَرْفِ هَذَا دَكْرٌ فِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
وَجُودِ الْحَرْفِ هَذَا دَكْرٌ فِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
وَفِي صَدْرِهِ مَعْرُوضَةٌ بِأَنَّ لَمْ يُوْجَدْ فِيهِ دَعْوَى الْحَرْفِ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
أَوْ صَاحِبِ يَمِينٍ مَعْدُودٍ أَوْ يَمِينٍ أَيْضًا صَاحِبِ الْعَدَدِ هَذَا دَكْرٌ فِي الْحَقِّ وَفِي الدَّعْوَى
عَنْ عَدَدِ كَيْتٍ شَرْطًا لِأَسْعَابِ الْوَقْتِ كُلِّهِمْ قَالَ هُوَ صَدْرُ الْوَقْتِ هَذَا حَرْفٌ وَارِدٌ فِي الدَّعْوَى
عَلَى الْكَلِمَةِ بِأَنَّ كَلَامَهُ هَذَا الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ
مَا دَالَهُ فِي الْكَلِمَةِ فِي ذَلِكَ الْعَلَمِ هَذَا الْعَلَمِ هَذَا الْعَلَمِ هَذَا الْعَلَمِ هَذَا الْعَلَمِ هَذَا الْعَلَمِ
وَأَمَّا بِحَرْفِ الْحَرْفِ هَذَا دَكْرٌ فِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
فِي الْعَمَلِ دَكْرٌ الْكَلِمَةِ فِي هَذَا الْمَادَّةِ فِي الْعَمَلِ الْكَلِمَةُ وَهُوَ مَالٌ دَلَمٌ مِنْ دَلَمٍ
فَدَبْرٌ وَهَذَا الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ
سَاقِي وَكَذَا هَذَا الْحَرْفِ هَذَا الْحَرْفِ هَذَا الْحَرْفِ هَذَا الْحَرْفِ هَذَا الْحَرْفِ
مَعْدُودٌ أَنْ يَدْعَى بِهَذَا الْحَرْفِ فِي الْحَقِّ كَذَا فِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
أَنْ يَدْعَى بِهَذَا الْحَرْفِ فِي الْحَقِّ وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
لَنْ يَدْعَى بِهَذَا الْحَرْفِ فِي الْحَقِّ وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
فَصَلَّى بِهِ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَدْعَى بِهِ مَسَاقِي وَفِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
كَانَ بِهِ مَعْدُودٌ وَلَمْ يَدْعَى بِهِ مَسَاقِي وَفِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
فَصَلَّى بِهِ كَانَ لَهَا صَاحِبٌ فِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ
الْمَعْدُودِ أَوْ سَالٍ لَهَا فِي الدَّعْوَى وَفِي الْحَقِّ هَذَا دَعْوَى الْحَرْفِ مِنْ

ما حمل شرح رابعها الفصل من صدى السيرة النذرة لانه السيرة من اراد ان يصولا كثر من
 طلبه ان يعصاين كل صلبين محصنه اذ الفصل العاشر فلا يصور كاحصاء العاد بالوضع قبل واما
 الصدى في العاشر فانه يدعى كالفلاف في المحصن كما في صدى البحر وادى البحرها خامسا
 مما اختص به المحصن وهو علمه فصع السبع في صوم الجواهر وادى عره سادسا واما وهما ان
 القرب ربه وادى عره ولما قسم الثالث وهو الاستحاضة حيث اصغر كالعراق وله حكم
 ما في تذييل سماء له لانه باع لهذا الفصل وحمل له فهو ادب في حكم الكتاب في الحديث
 الاصفه ما الاول اى حكم الجنازة فكما العاشر الا انه لا يصح الصدى ولا نعم الصعوم ولا
 الخلع ولو عمل الوضوء نعم نسخ كونه بعد غسل الوضوء قال في السعي العاشر المعجزة الا
 اذا العاشر لم يات اهله لكن قال الحق بن امير حاج في شرح السيرة هذا غريب ان لم يحمل على التنب
 اذ لا دليل يدل على الخبره وادى اراد ان ناطق او سرى فصل ربه وفصله لان يدى لا علو عن الجنازة
 ولا نية نصر سارا للها المسجل يدعى وفي الجنازة ولا مان من تركه وحلف في الجنازة في كتاب
 وشي لا يجب لها لان العمل الاول عاشر المحصن عن فيها وادى انتهى بخور حروصه لعل المحصن
 فلان فصل او صوم سارا عاشر واما حكم الحديث فلا ربه الاول حرمه الصلوة والحكم مطلقا
 واجتنب اوله والى حرمه من ما فيها به مامه ولو بعد غصاء الوضوء كما قد ساء وكتب
 القسبر ولو بعد غسل اليد لكن يجوز للمكلف التظهير دفع المحصن الى الصلوة وان كانوا محذرين
 لان في التبع نفعهم حصص الفلن وفي الامر بالصبر حرامهم فلا دام الدافع كما دام بالباس
 الصبر المحرر وسيرة البحر ووجهه الى العلم في صفا احاسرهم ولا مان من **ك** كالحديث
 والعصم **والادى** اذ **والسحب** ان لا يفعل قال الامام الخوئي لما طلت هذا العلم بالتحصين
 فاني اخلفت الحاشية لا نصهاره والامام الخوئي كان ان مسونا في ليله وكان يكره كتابه

وقت تام فلم يكن معذورا واصل بالحديث ولا يجوز مص وان استوعب الحادث الوقت
الثاني لا يصح ثبوت العذر حينئذ من ابتداء العرض والحاصل ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبر
ان من اول الاستمرار اذا وجد الاستيعاب مص وما قبله من ذلك الحادث اذ لو نوصا من آخر
كبول وعذره منقطع فسال من عذره نقص وضوءه وان لم يخرج الوقت لان الوضوء لم
ينفع لذلك العذر حتى لا ينقص به بل رفع عذره وانما لا ينقص به ما وقع له كذا في شرح
مسألة الصلح ونحوه في التارخاضه وعرضا وعلما ان ثبوتهم ان السيلان لا ينقص
وضوء العذر بل لا بد من مخرج الوقت مخنص مما اذا كان
وضوء من عذره لا من حدث آخر وان لم يسئل عنه بعد
وضوء من عذره لا ينقص وضوءه وان خرج الوقت لانه طهارة
كامله لم تعرض ما فيها وانما قلنا بمحدده اذ لو نوصا من عذره
فمص حدث اخر يمس وضوءه في الحال لان هذا حدث
جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبطلان
والعائد هو بالبرهان نوصا من عذره ولم يمس حدث آخر
ولم يمس عذره عند الوضوء ولا يصح لا ينقص مخرج الوقت لانه
طهارة كاملة قال في المحرر انما يبطل غرضه اذا نوصا على
السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء اما اذا كان على
الانقطاع ودام المص مخرج الوقت فاربطل بالمخرج ما لم يحدث
حدثا آخر وان انتهى وان سال الدم من احد مخارج

والعاسد والوافي والواجبات الأولى ولا يجوز له ان يسبح خلفه الا في الوقت هذا ان كان المصلي
 سائلا عند الناس او الطهارة اما اذا كان منفصلا عنهما بما يسبح بتمام المدة كالصحيح مصر
 ولا يجوز ان يسبح بعد العذر بعد ذلك ام معذور اصح ان يعدل عنهما كما في السراج
 والامع وعرضا ومقصاه ان يحذر الاختلاف مانع وان كان عدل الامام اخف كما لو لم يسه
 الاعتدال يحذر ذلك لول ان السابى حدث وعاسد قد يصح ما في امامه اليه وعاسد في فرد
 المحامي في الماء اي بعده ما يسه خويه معذور او باسباب عدله الوقت لا يشترط الاستيعاب
 ثانيا من كل شيء وجوبه اي ذلك الحادث في كل وقت ومنه ولو لم يوجد في وقت
 تام بان سوعه الانصاع حصصه **فصل العدد من اول الانقطاع** والحاصل ان شرط ثبوت
 العدد اسعاه للوقت ولو حكما وشرطه في وجوده في كل وقت ولو لم يشرط
 رواه الحق الانصاع التام في جميع الوقت حتى لو انقطع بعد الوقت في الماء الوضوء والوضوء
 ودام الانصاع السابى الوقت السابى بعد ذلك الصلاة لو حوّل الانصاع التام من وقت عارض
 خروج الوقت السابى لا يعدل عنهم الانصاع التام من ان الانصاع لم يسوعب الوقت
 الاول ولا السابى وقد روي في الماء الوضوء والصلاة لانه لو انقطع بعد الفسارغ
 من الصلاة او بعد الفعول فادله لا يعدل عن اول العدد بعد الفسارغ كما بينهم
 اذا ارى الماء بعد الفسارغ من الصلاة محذور عن السراج لحي قوله لو بعد الفعول من السائل
 الا في عشرة به وفيه الخلاف المشهور ولو عرض للحديث اذا بعد دخول وقت وضطره
 الآخر سجد الانقطاع وبعبارة السراج سبى لحي ان يسبح الخ وان لم ينقص
 موصيا ويصلي ثم ان ينقطع في الماء الوقت السابى بعد ذلك الصلاة لانهم لو حوّل شيئا

في الفتح الا ان ينقطع قبل الوضوء ودام الانصاع حتى خرج الوقت
وهو في الصلوة فلا يفسد وضوئه ولا يفسد صلاته
كما قدمناه عن الخلفاء ولو توصى المحدث بعد حاجته
ثم سال عدده **سبع** وضوئه **صوره** كما في
الزبلي ولو توصى والعلم **سبع** ثم خرج الوقت وهو
على وضوئه ثم جدد الوضوء **مرسأ** *
العلم **انقضى** لان تحديد الوضوء وقع من عز حاجته
فلا يعتد به انتهى لان الوضوء الاول لم ينتقض
بخرجه الوقت لا علمنا او بما **سبع** بالبيان
بعد الوقت وكذا الوضوء **الصلوة** فل وقتها
قال بعضهم **لا سبع** والاصح انه **سبع** كذا
ذكره الزبلي **بصر** اقول عبارة الزبلي
هكذا ولو توضحا اي اصحاب الاعذار في
وقت الظاهر للعصر يصلون به العصر في رواية
لان طهارتهم للعصر في وقت الظهر كطهارتهم للظهر
قبل الزوال والاصح ان لا يجزئهم ذلك لان هذه

فقط فتوضا ثم سأل من آخر انقص وضوئه * *
 في الحال اعروض حديث اخر عن عدده وان سأل
 منهما فوضا فانقص من احدهما الانقص مادام الوقت
 لان طهارته حصلت لهما جميعا والطهارة متى وقعت
 اعذر لا يضرها السبلات ما بقي الوقت فبقي هو
 صاحب عذره بالحجر الاخر ذاع والجدرى يضم للجيم *
 وفتحها فروع في الباء سقط وقع واموس واللام مبل
 جمع مل يضم الدال وفتح الهم السدده ومحمص وهو الخراج قاموس
 وروح معدده الاولياء حتى لو توضا وبعضها سائل وبعضها
 الاخر سائل ثم سأل انقص وضوئه بل خروج الوقت كما
 مرفى البحر ولو توضا وكلها سائل الانقص ما لم يخرج
 الوقت ولو توضا المعذور ثم خرج الوقت وهو في الصلاة
 ينافى الصلاة بعد الوضوء ولا يفي على ما صلى بها كما
 يفعل من سجد للحديث لان الانتفاص ليس بخروج الوقت
 بل بالحديث السابق حقيقى اى الحديث الموجد حال الوضوء او
 بعده في الوقت شرط الخروج بالحديث محكوم بانقضاء العمل
 عاينه معلوم قطره عندهما مقصرا الاستدراك كما حققه

بدونه كجرح بحلقه يوى قائما او قاعدا لان ترك السجود اهون من
الصلاة مع الحدث فان الصلاة بايما لها وجود حالة الاختيار في الجملة
وهو التفعل على الدابة ولا يجوز مع الحدث حال حالة الاختيار فتح **وكذا**
لو سال بعد القيام دون القعود يصلي قاعدا **كما ان** من عجز عن القراءة
لوقام لا لوقعد يصلي قاعدا ويقال لا القعود في معنى القيام بخلاف من
كان لو استلقى وصلى قائما وقاعدا **الواحد** لا يصلي
متلقيا لان الصلاة **كما** لا يجوز مع الحدث الا ضرورة لا يجوز
متلقيا الا لها فاستويا ويرجح الاداء مع الحدث لما بين حواشي
الاركان فتح وما اصاب ثوب العذر **كما** من ود الدبر
فعلسه عليه **ان كان** مفيدا ان لا يصبره اخرى **قال في**
الحذر صر عليه الفتوى **مضى** وان كان بحال او غسله فحزنا
قبل الفرغ من الصلاة جاز ان لا يصبره وهو المختار وقيل لا يصبره
كما قبل الضرر وقيل ان اصابه خارج الصلاة فعله وفيها لالتم
امكان المحر عنه وفي المجتبى قال الفاضل لو كان بحال
بقي طاهر الى ان يصبره لا ان يحرج الوقت فعندنا يصلي سوت
غسل وعندنا شافعي لا لان الطهارة مقدرة عندنا بخروج الوقت
وعنده بالفرغ فتح ملخصا وقيل ان كان مفيدا ان لا يصبره اخرى

طهارة وقعت للصهر ولا يسمى بعد حروجه انتهى و
في الساعات لا يجوز الاجماع هو الصحيح وقد ذكر
فيها وفي الريعي وعامة الكتب لو توضحا
بعد طلوع الشمس لم ان يصلي بالصهر عندها
لا عند ابي يوسف اي لانه سبغ عليه بالدخول
الوقت اما عندها فلا ينقض الا بالخروج ولم يوجد
وبه علم ان ما ذكره المصنف مقرر فما اذا توضأ
في وقت صلاة مكتوبة أصلا بعد ما ينقض
لحقق خروج الوقت وكذا الدخول الوقت فلذا
قال في التارخانية لا يجوز الاجماع اما التوضا قبل
الوقت في وقت مهمل كما لو توضأ قبل الزوال فانه
يصلي بالصهر عندها لانه لا سبغ بالدخول
كما ذكرنا وقد صرح به المصنفين كذلك
في الهداية فتبين ان **العدو على سبع الساعات**
بالربط ويحرم منه محارف الحائض كما
سبق في الفصل الاول وان سال عند السجود ولم يسئل



محب وان كان يصيب المرة بعد الاخرى فله واختاره الشيخ
 بحق بل في البالغ انه اختيار مشايخنا وهو الصحيح انتهى
 فان لم يحل على ما في المتن فهو اسير على المعدورين والله الميسر
 لكل عسير والمجدد الاول والاخر اوظاهر اوباضا وعلى الله على سيدنا
 محمد وعلى اله وصحبه اجمعين والمجدد رب العالمين وكان
 الفزع من هذا السرح المبارك ان سار الله تعالى بهما الى ثلاث
 من ذى القعدة الحرام سنة اربع واربعين وياسين
 والى على يد مؤلفه محمد امين ابن عمر عابد عفى عنها امين
 والمجدد وحده وصلى الله على من لا نبى بعده امين

قد تم نقل هذا الشرح المبدون عن خط خط مؤلفه المصون
 ادام نفعه مولاه وجعل مقفه في رحمت مولاه

ليلة الثلاثاء الثالث من ذى القعدة

الحرام سنة اربع وعشرين وثلاثمائة
 والف من هجرة من النبوة
 اراد الله به
 م

